وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســة LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية العلوم : الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

قسم:العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية

الشعبة :العلوم الاقتصادية

التخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:مساهمة المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية

دراسة ميدانية بـ: مصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر'' ل.م.د ''

دفعـــــة: 2018

إعداد الطلبة: 1- طراد فاطمة الزهرة **إشراف الأستاذ(ة):** ملاح وئام

2- معلم أسماء

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.براهمي خالد	أستاذ محاضر ب	رئيساً
د. ملاح وئام	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقرراً
د.محجوب آسيا	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنةالجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

بشكر الله وبحمده حمداً كثيراً مباركاً على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة.

نتقدم بخالص شكرنا إلى كل من كان عونا لنا في دربنا لإنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "ملاح وئام" والتي بفضلها عملنا أثمر ،ومهما قدمنا من شكر فلن نؤدي حقها فقد كانت نعم السند ونعم المرشد فلم تبخل علينا بتوجيهاتها أكملنا بحثنا هذا.

إلى كل من نهلنا من منابعهم العلمية من أساتذة جامعة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وإلى كل من قدموا لنا يد المساعدة.

الفهرس العام

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
الفهرس العام	-
فهرس المحتويات	**III-I**
فهرس الجداول	**III**
فهرس الأشكال	**IV**
فهرس الملاحق	**V**
المقدمة العامة	أ- و
الفصل الأول: عموميات حول المخاطر المصرفية	**20-02**
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول : الاطار النظري للمخاطر المصرفية	**03**
المطلب الأول : مفهوم المخاطر المصرفية	**06**
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية	**06**
المطلب الثالث : أنواع المخاطر المصرفية	**07**
المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المصرفية	**11**
المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر المصرفية	**11**
المطلب الثاني : مبادئ إدارة المخاطر المصرفية	**14**
المطلب الثالث : مهام إدارة المخاطر المصرفية	**15**
المبحث الثالث : أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية	**16**
المطلب الأول : أدوات إدارة المخاطر المصرفية	**16**
المطلب الثاني : خطوات إدارة المخاطر المصرفية	**17**
المطلب الثالث : تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية	**19**
خلاصة الفصل الأول	**20**
الفصل الثاني : المعايير الاحترازية كآلية للحد من المخاطر المصرفية	**42-22**
تمهيد الفصل الثاني	**22**
المبحث الأول : مدخل حول الرقابة المصرفية	**23**

المطلب الأول : مفهوم الرقابة المصرفية	**23**
المطلب الثاني : أدوات الرقابة المصرفية	**25**
المطلب الثالث : أنواع الرقابة المصرفية	**26**
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للإجراءات الاحترازية	**27**
المطلب الأول : مفهوم المعايير الاحترازية	**28**
المطلب الثاني : الهيئة المنظمة للمعايير الاحترازية	**29**
المطلب الثالث : نطاق تطبيق المعايير الاحترازية	**31**
المبحث الثالث : مقررات لجنة بازل (I) ،(II) ،(III)	**33**
المطلب الأول : متطلبات لجنة بازل (I)	**33**
المطلب الثاني : متطلبات لجنة بازل(II)	**38**
المطلب الثالث : متطلبات لجنة بازل(III)	**41**
خلاصة الفصل الثاني	**42**
الفصل الثالث : الإجراءات الاحترازية والمخاطر المصرفية (دراسة ميدانية مصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة)	**44-69**
تمهيد الفصل الثالث	**44**
المبحث الأول : تقديم مصرف الخليج الجزائرAGB	**45**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي حول مصرف خليج الجزائر	**45**
المطلب الثاني: أساسيات الأمن والحماية في مصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة	**49**
المطلب الثالث :المخاطر والتحديات التي يواجهها مصرف الخليج الجزائر	**50**
المبحث الثاني :الإطار التنظيمي للمعايير الاحترازية لمصرف الخليج الجزائرAGB	**51**
المطلب الأول: الهيئات المعنية بوضع ومتابعة المعايير الاحترازية	**52**
المطلب الثاني: الأساس القانوني للمعايير الاحترازية	**53**
المطلب الثالث: واقع تطبيق المعايير الاحترازية	**55**
المبحث الثالث :الدراسة الميدانية لمصرف الخليج الجزائرAGB	**56**
المطلب الأول: تقديم الاستبيان	**58**
المطلب الثاني: تحليل بيانات الاستبيان	**59**
المطلب الثالث: نتائج الدراسة	**68**
خلاصة الفصل الثالث	**69**
خاتمة عامة	**71**

قائمة المراجع	**74**
الملاحق	**79**
الملخص	–

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها	**09**
02	أوزان المخاطرة المرجعية خارج ميزانية المصرف	**34**
03	أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل ميزانية العمومية للمصرف	**35**
04	مراحل التحول للنظام الجديد اتفاقية بازل(III)	**41**
05	درجات مقياس لكارت الخماسي	**58**
06	معامل ألفا كروم باخ	**59**
07	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**59**
08	توزيع الموظفين حسب الفئة العمرية	**60**
09	توزيع الموظفين حسب المستوى التعليمي	**61**
10	توزيع الموظفين حسب الخبرة	**61**
11	آليا مواجهة المخاطر المصرفية بمصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة	**62**
12	أثر معايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل على العمل المصرفي	**63**
13	إجراءات تعزيز النظم الاحترازية بمصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة	**66**

فهرس الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المخاطر المصرفية	10
02	أدوات إدارة المخاطر المصرفية	17
03	خطوات إدارة المخاطر المصرفية	18
04	أنواع المخاطر المصرفية حسب اتفاقية بازل(III)	39
05	الهيكل التنظيمي لمصرف خليج الجزائرAGB	46
06	الهيكل التنظيمي لمصرف خليج الجزائر وكالة – تبسة–	47
07	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
08	توزيع الموظفين حسب الفئة العمرية	60
09	توزيع الموظفين حسب المستوى التعليمي	61
10	توزيع الموظفين حسب الخبرة	61

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج الجزائرAGB	**79**
02	الاستبيان	**81**
03	نتائج تحليل الاستبيان	**84**

المقدمة
العامة

مقدمة

إن تنامي دور المصارف في النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم ،وبفعل التطورات الراهنة وتزايد حدة المنافسة داخل هذا القطاع ساهم بشكل مباشر في تزايد المخاطر التي يتعرض لها كماً ونوعاً ،مما فرض على المصارف خلق إدارة تعمل على التحوط من المخاطر تسمى بـ " إدارة المخاطر المصرفية" تقوم بتعريف ،قياس وتقييم المخاطر المصرفية ،وذلك بالاعتماد على جملة من الأدوات وبمراعاة خطوات ثابتة ،تساعد على التحكم في هذه المخاطر؛

كما تعتمد المصارف على الرقابة المصرفية كأسلوب إداري مستمر تتجنب من خلاله المخاطر المحيطة بها ،رغم اختلاف أشكالها وطرق القيام بها ،لتحقيق الأهداف المخطط لها ،وكخطوة أولى لتعزيز نظام الرقابة لدى المصارف ظهر ما يعرف " بالمعايير الاحترازية " والتي تتضمن مجموعة من الضوابط التي يجب على المصارف احترامها ،لضمان سلامة النظام المصرفي ،غير أن هذه المعايير لا تستبعد تماماً تعرض المصارف للمخاطر ولكنها تعمل على احتواء هذه المصارف وذلك من خلال وضع حدّ أدنى للسيولة بالمصارف وكذا نسب الملاءة وتغطية المخاطر لديها ،وذلك لتمكن من تقييم الوضع المالي للمصارف ،والتأكد من جودة أصولها ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ،وبالتالي تعزيز صلابة النظام المصرفي؛

حيث تم إنشاء هيئة دولية تهتم بأنظمة المصارف والرقابة عليها لتجسيد التعاون الدولي في مجال الرقابة والإشراف على المصارف عرفت باسم "لجنة بازل للرقابة المصرفية " كهيئة استشارية تقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية في دول العالم المختلفة ،لإيجاد قواعد ومعايير للتعامل مع التغيرات المصرفية والعالمية ،حيث أقرت لجنة بازل معدل موحد لكفاية رأسمال لتقيم ملاءة المصارف على إثر ذلك بمدى تطبيقها للحد الأدنى لهذا المعدل ،كما شهد هذا المعدل عدّة تعديلات شملت رفع هذه النسبة من 8% إلى 10% بالإضافة إلى تركيز على مخاطر السوق والتشغيلية إلى جانب مخاطر التشغيل ،وتخفيض أموالها إضافة لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية ،كما أقرت جملة من ضوابط للتقليل من المخاطر المصرفية من خلال تحديد القواعد اللازمة لتحكم فيها ،وتعديلها تماشيا مع التغيرات الاقتصادية ،وبعد ذلك فرضت لجنة بازل وجودها على الساحة الاقتصادية ،وأصبحت معاييرها تطبق في مختلف دول العالم نظراً لدورها الهام في تحقيق الاستقرار المصرفي؛

والجزائر بصفة عامة ،ومصرف الخليج الجزائر بصف خاصة يعملان على الالتزام بتنفيذ مقررات لجنة بازل ،لدعم مركزها التنافسي ،وذلك من خلال اعتماد التنظيم الاحترازي في تسيير المصارف والمؤسسات المالية ،وذلك ما

تم التطرق إليه من خلال الدراسة الميدانية لمصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة ،والذي يعد من أنشط المصارف بالجزائر ،وأكثر اهتماما ومواكبة للتنظيم الاحترازي بما يتماشى والقانون الاحترازي تصديق منه بدورها الهام في التقليل من المخاطر المصرفية ،وهذا ما سيتم تأكيده من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة تطبيق المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية بمصرف الخليج الجزائر وكالة –تبسة-؟

كما يمكن إدراج الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تطبيق المصرف الخليج الجزائر للمعايير الاحترازية؟
2. كيف تساهم المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية؟
3. ماهو واقع تطبيق المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل بمصرف الخليج الجزائر وكالة –تبسة -؟

فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية السابقة وقصد الإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية ،تم صياغة الفرضيات يمكنها أن تتلاءم مع موضوع الدراسة وفق ما يلي:

1. يتبنى مصرف خليج الجزائر وكالة – تبسة – آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها ؛
2. تساهم المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل في تنظيم العمل المصرفي بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة -؛
3. يعتمد مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – إجراءات لتعزيز النظم الاحترازية.

أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الموالية:

1. المساهمة في إثراء المعارف النظرية والتطبيقية؛
2. الإجابة على الإشكالية المطروحة وذلك من خلال تحديد مدى مساهمة المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية؛
3. محاولة الإلمام ببعض المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس الجهاز المصرفي الجزائري خصوصا في المجال التنظيمي وذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات اتفاقية بازل للرقابة مع التركيز على مدى مساهمة المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل في التقليل من المخاطر المصرفية وواقع تطبيقها في مصرف الخليج الجزائر.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار الموضوع إلى الأسباب ذاتية وأخرى موضوعية يذكر منها:

1. أسباب ذاتية: الميل والرغبة الشخصية في البحث والاطلاع على الموضوع وهو ما من شأنه إثراء معارفنا الذاتية؛
2. أسباب موضوعية: تلاءم الموضوع مع التخصص ،بالإضافة إلى التعرف على مختلف الأساليب المعتمدة في التقليل من المخاطر المصرفية وفق المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل.

حدود موضوع الدراسة

تتمثل حدود موضوع في الإطار الزمني والمكاني للدراسة والتي تتضح في ما يلي:

1. الإطار الزمني: يتمثل الإطار الزمني للبحث في الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية يومنا هذا أي من تاريخ إصدار اتفاقية بازل الأولى مرورا بتعديلاتها 1996 إلى صدور اتفاقية بازل الثانية 2004 وإصدار بازل الثالثة سنة 2010 إلى غاية يومنا هذا؛
2. الإطار المكاني: تمت الدراسة الميدانية للموضوع بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة –.

المنهج والأدوات

يتمثل منهج وأدوات الدراسة في ما يلي:

1. المنهج: تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لخدمة الموضوع من خلال الخلفية النظرية للموضوع من أجل إبراز أهم مفاهيم المتعلقة بالقواعد الاحترازية والمخاطر المصرفية والتي شكلت مدخلا للدراسة ،كما تم الاستعانة بالمنهج نفسه في الفصل الثالث عند التعرف على مصرف الخليج الجزائر وكالة–تبسة– ،حيث جاءت هذه الدراسة الميدانية للوقوف على مدى مساهمة المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل في

التقليل من المخاطر المصرفية ،وتم الاعتماد على المنهج الإحصائي في الدراسة الميدانية ،وخصوصا في تشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف النسب الكمية؛

2. الأدوات: تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة ،وذلك من خلال أسلوب الحصر الشامل والسبب في الاعتماد على الحصر الشامل يعود لصغر حجم المجتمع الإحصائي المدروس ،وكذلك تم استخدام برنامج spss في العمليات الإحصاء والتحليل.

صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي تم التعرض لها نذكر ما يلي:

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة في الجانب التطبيقي؛
- ✓ المعرفة المتواضعة بالبرنامج الإحصائي spss؛
- ✓ قلة البيانات والمعلومات الرسمية من المصرف بحجة سريتها.

الدراسات السابقة

على الرغم من الأهمية التي تحتلها المعايير الاحترازية في القطاع المصرفي ،إلا أن جلّ الأبحاث ركزت بشكل كبير على معيار كفاية رأس المال بالمصارف ،ومن بين هذه الدراسات التي تناولت المعايير الاحترازية ما يلي:

1. دراسة لـ " فايزة العراف" مذكرة ماجستير 2010/2009 بعنوان «**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**»

تناولت هذه الدراسة النظام المصرفي الجزائري ،والإصلاحات التي مرّ بها منذ الاستقلال ،كما تطرق إلى لجنة بازل من خلال نشأتها وأهم مبادئها وأهدافها ،وركز على اتفاقية بازل (II) بإبراز أهم الجوانب الأساسية لها ،وتقديمها وكذا ربط النظام المصرفي الجزائري بمتطلبات لجنة بازل مع تحديد الصعوبات التي تواجه في تطبيق متطلبات بازل (II) ،وقد توصلت الباحثة إلى أن النظام المصرفي الجزائري ،ورغم ما يعانيه من معيقات غير أنه ما في طريق الإصلاح ،كما أن انضمامه إلى لجنة بازل جاء كخطوة منها لتعزيز نظامها المالي والمصرفي ،وإيمانا منها بدورها الفعال لذا فهي تسعى إلى الالتزام بمقررات لجنة بازل ،بما لا يتعارض وسياستها المصرفية وبتوافق مع قدراتها؛

فهذه الدراسة اقتصرت على معايير لجنة بازل(II) فقط ،بينما وقف الموضوع محل الدراسة تم تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل (I) ،(II) و(III) وتركيز على التنظيم الاحترازي المعمول به في الجزائر ،لحماية النظام المصرفي الجزائري.

2. دراسة لـ " أحمد قارون " مذكرة ماجستير 2013/2012 بعنوان «**مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**»

تناولت هذه الدراسة مختلف التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري ،ومختلف مقررات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال والتنظيم الجزائري المتعلق به ،مع مقارنته بما حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية ،فقد حاول الباحث من خلال دراسته معرفة كيفية تطبيق الجزائر لبنود اتفاقية بازل حرفيا وما أثر ذلك ،وقد توصل إلى أن الجزائر طبقت معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل (I) و(II) و بنفس السنة أما عن بازل (III) فهي قيد التطبيق ،كما أن النظام المصرفي الجزائري يواكب كل ما هو جديد فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية ،خاصة اتفاقية بازل رغم الصعوبات التي يواجهها ،بينما مثل معيار كفاية رأس المال جزء من موضوع محل الدراسة حيث تم التطرق إليه ضمن مختلف المعايير الاحترازية المطبقة في الجزائر والمحددة في اتفاقيات بازل(I) ،(II) و(III)؛

3. دراسة لـ " منار حنينة " مذكرة ماجستير 2014/2013 بعنوان «**المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في الجزائر**»

تناولت هذه الدراسة الرقابة المصرفية كعملية إدارية تسعى من خلالها المصارف إلى تحقيق أهدافها المخططة ،كما أشار إلى المعايير الدولية للرقابة المصرفية ويعني بذلك مقررات لجنة بازل (I) ،(II) و(III) ،وذلك من خلال إبراز أهم ما تناولته هذه الاتفاقية ،وواقع تطبيقها في الجزائر؛

وقد توصلت الباحثة إلى أن لرقابة المصرفية دور فعال في تعزيز صلابة النظام المصرفي ،وتحقيق أهداف المرجو له ،كما أكدت مدى مسايرة المصارف الجزائرية لمتطلبات بازل (I) ومحدوديتها في تطبيق بازل(II) ،وذلك بإبراز الصعوبات التي يعانيها؛

فهذه الدراسة ركزت على مدى مساهمة المعايير الدولية في تقوية النظام المصرفي ،ومعيقات تطبيق بازل(II) في الجزائر ،بينما يهدف موضوع محل الدراسة إلى معرفة مدى مواكبة القطاع المصرفي الجزائري لاتفاقية بازل (I) ،(II) و(III)؛

وعليه فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تناولت المخاطر المصرفية ،ودور إدارة المخاطر المصرفية في التحكم في هذه المخاطر ،كما تطرقت إلى الرقابة المصرفية وأهم صورها ،كما شملت الرقابة المصرفية على المستوى الدولي ،من خلال مقررات لجنة بازل (I) ،(II) و(III) ،حيث عرضت مختلف المعايير الاحترازية المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية والمطبقة في الجزائر ،وذلك من خلال دراسة مصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة ،وذلك من أجل تحديد مدى مساهمة المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية.

محتوى الدراسة

احتوى البحث على ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: وتم التعرض فيه إلى الإطار النظري للمخاطر المصرفية وإدارتها ،وهذا من خلال ثلاث مباحث فبالنسبة للمبحث الأول فتطرقنا فيه إلى الإطار النظري للمخاطر المصرفية من حيث المفهوم والعوامل المؤثرة فيها وكذا أنواعها ،أما بالنسبة للمبحث الثاني تم التعرض فيها إلى ماهية إدارة المخاطر المصرفية من حيث مفهومها ومبادئها وكذا مهامها ،أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية من حيث أدواتها وخطواتها كذا تصنيفاتها؛

الفصل الثاني: وتم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث كان أولها يتحدث عن مدخل حول الرقابة المصرفية من حيث مفهومها وأدواتها وأنواعها ،أما عن المبحث الثاني فتناول الإطار المفاهيمي للإجراءات الاحترازية من خلال مفهومها والهيئات المنظمة لها وكذا نطاق تطبيقها ،أما عن المبحث الثالث فتم التطرق من خلاله إلى مقررات لجنة بازل من خلال ثلاث مطالب عنونت على التوالي ،متطلبات لجنة بازل الأولى ،الثانية والثالثة؛

الفصل الثالث: احتوى هذا الفصل على الدراسة الميدانية بمصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة ،وذلك من خلال التطرق إلى تقديم مصرف محل الدراسة بعرض تعريفه ونشأته ومهامه وكذا هيكله التنظيمي ،ومن ثم تم التطرق إلى أساسيات الأمن والحماية به ،والمخاطر والتحديات التي تواجهه ،لننتقل إلى الإطار التنظيمي للمعايير الاحترازية بمصرف محل الدراسة ،من خلال تناول الهيئات المعنية بوضع ومتابعة هذه المعايير ،والأساس القانوني لها ،وواقع تطبيقها بالوكالة محل الدراسة ،وأخيرا الدراسة الميدانية والتي تم الاعتماد فيها على الاستبيان كأداة للدراسة ،من خلال تقديم الاستبيان وتحليل بياناته وتقديم نتائج الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

تلعب المصارف دورا جوهريا في الحركة الاقتصادية فهي تعد من مرتكزات اقتصاد أي دولة ،وذلك لما لها من أثر على الاقتصاد الكلي خاصة في ظل التغيرات الجديدة التي فرضها التطور العلمي والعملي في الوقت الراهن ،والتي ساهمت في تطوير العمل المصرفي وتحويل نشاط المصارف من ممارسة وظائف تقليدية إلى قيام بوظائف حديثة وليدة التطور في المعاملات المالية ،كبيع وشراء الأوراق المالية وشراء وبيع العملات لتصبح من مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز إلى قوة تدفع لتحقيق التنمية مع تنامي رغبة المصارف في تحقيق أقصى عوائد ،في ظل احتدام المنافسة زادت المخاطر واحتمالية الخسارة في العمل المصرفي بصور مختلفة لتعد المصارف نفسها محاطة بالمخاطر في كل عملية تقوم بها ،الأمر الذي خلق ما يسمى بإدارة المخاطر المصرفية كعملية تحطات من خلالها المصارف من احتمالية الانحراف عن النتائج المتوقعة وتقليل الضرر في حالة وقوعه.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر في الوقت ال راهن ودقة أساليبها وخطواتها ،سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى عموميات حول المخاطر المصرفية من خلال المباحث التالية:

- الإطار النظري للمخاطر المصرفية؛
- ماهية إدارة المخاطر المصرفية؛
- أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول : الإطار النظري للمخاطر المصرفية

إن تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف ، نتيجة احتدام المنافسة في العمل المصرفي واعتماد مستحدثات التكنولوجية الحديثة والمنتجات المصرفية المالية المبتكرة ،قد تهز قدرة المصرف ومركزه المالي من خلال النتائج المالية المتأتية من المخاطر،في حال تحققها ولتعمق في معرفة الخطر المصرفي ،سيتم تناول المطالب الثلاث التالية:

- مفهوم المخاطر المصرفية؛
- العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية؛
- أنواع المخاطر المصرفية.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر المصرفية

إن ضبط مفهوم المخاطر المصرفية ،يتحقق من خلال تسليط الضوء على البيئة المصرفية ونشأة المخاطر وتعريف الخطر والمخاطر المصرفية وإبراز المبادئ الأساسية للتعريف على النحو الآتي :

أولا : البيئة المصرفية ونشأة المخاطر

إن ما يميز البيئة المصرفية خلال فترة السبعينات هو الاستقرار الذي كان نتيجة تضافر عدة عوامل ساعدت على تحقيقه فقد كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني ،والعمليات المصرفية التجارية كانت تقوم أساسا على تجميع الموارد والاقتراض ،كما أن محدودية المنافسة سهلت تحقيق ربحية معتبرة ومستقرة،فضلا على أن الهيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها ،هذا بالإضافة إلى كون حوافز التغيير والمنافسة كانت منخفضة.[1]

أما ابتداء من أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ،فقد شهدت الصناعة المصرفية قفزة نوعية مما ساهم في تنوع الخدمات المصرفية واعتماد منتجات المصرفية المالية المبتكرة ،حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل : تملك الأصول وتمويل المشروعات وبطاقة الائتمان ،كما عرفت أسواق رأسمال نموا سريعا ،مما أدى إلى احتدام المنافسة وتنوع المخاطر ،فموجات التغيير المسجلة آنذاك ولدت المخاطر المصرفية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة ،والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأسمال ،وازدياد تقلبات الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة،التي حدّت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية.[2]

[1] طارق عبد العال حماد ،(**إدارة المخاطر : أفراد ،إدارات ،شركات ،بنوك**) ،الدار الجامعية ،القاهرة ،2003،ص:194.

[2] نفس المرجع السابق ،ص:195.

وتعود زيادة المخاطر في العصور الحديثة لعاملين هما[1]:

- ✓ زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية؛
- ✓ زيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد.

تعد المخاطر المصرفية من أهم المشاكل الاقتصادية المتشابكة ،لأن أثرها يعرقل أداء الجهاز المصرفي والاقتصاد الكلي ،باعتبار المصرف العمود الفقري لاقتصاد أي دولة فقد انصب الاهتمام العالمي على كيفية تنظيم إدارة المصارف للمخاطر.

ثانيا : تعريف المخاطر المصرفية

إن التعرض لتعريف المخاطر المصرفية ،يقتضي ضرورة التطرق إلى مصطلح الخطر ودلالته ،وذلك على النحو الآتي:

1. **تعريف الخطر** : يتعدد ويختلف تعريف الخطر ،حسب وجهات نظر المختصين والمفكرين ومن أبرزها ما يلي:

- ✓ **لغة** :"إن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني ،والذي يدل على ارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما هو منتظر والانحراف عن المتوقع ." [2]

وعليه فإن الخطر يدل على استنفار حالة عدم التوازن وحدوث خسارة غير متوقعة.

- ✓ **اصطلاحا** : يعرف الخطر على أنه "الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية ،التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة"[3]

ومما سبق يمكن استخلاص أن الخطر هو انحراف عن النتائج المتوقعة والتعرض للضرر.

- **التعريف الاقتصادي للخطر** : يعرف " الخطر على أنه توقع اختلافات في العائد ،بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه ."[4]

إذن يرتبط الخطر بالشك وعدم التأكد بسبب عدم القدرة على التنبؤ ،أو عدم دقة المعلومات الضرورية للتنبؤ.

---

[1] حياة نجار ،(**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية –**) أطروحة دكتوراه ، غير منشوره قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2013/ 2014 ،ص:48.

[2] عبدلي لطيفة ،(**دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة–**) مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان ،2012/2011 ،ص:02.

[3] أسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى ،(**إدارة الخطر والتأمين**)،دار الحامد ،الأردن،2007،ص:22.

[4] سيد الهواري ،(**الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل**) ،دار الجيل للطباعة ،عمان ،1985،ص:109.

- **التعريف القانوني للخطر** : هو "احتمالية وقوع حادث مستقبلا أو حلول أجل غير مجدد خارج إدارة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضررا منه."[1]

وعليه يمكن القول أن الخطر من الناحية القانونية ،هو نسبية حدوث فعل لا إرادي ينتج عنه ضرر ،وعلى العموم فالخطر هو إمكانية حدوث خسارة في المستقبل عند تحقق نتائج غير مرغوب فيها.

2. **تعريف المخاطر المصرفية** : وردت عدة تعريفات للمخاطر الاقتصادية أهمها:

التعريف الأول : الخطر المصرفي " يعني حالة عدم التأكد التي تلازم متخذ القرار بسبب عدم تأكده من نتائج قراراته ،مما ينتج من وراءها خسارة مادية ،وبمعنى آخر هي عبارة عن الانحرافات بين النتائج الفعلية والمستقبلية والمتوقعة".[2]

التعريف الثاني : تعرف بأنها "عبارة عن آثار غير مواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف ورأسماله".[3]

التعريف الثالث : المخاطر المصرفية هي " التأثير السلبي على الربحية والذي يتميز بالعشوائية وعدم التأكد من المكاسب والخسائر ،نتيجة حدوث تغيرات معاكسة في محيط المصرف. " [4]

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر المصرفية هي عبارة عن آثار سلبية ناتجة عن الشك ،وعدم التأكد تؤثر على ربحية المصرف بسبب انحراف عن النتائج المتوقعة.

---

[1] عبدلي لطيفة ،مرجع سابق،ص:6.

[2] محمد توفيق البلقيني ،جمال عبد الباقي واصف ،(**مبادئ إدارة الخطر والتأمين**) ،الطبعة الأولى ،دار الكتب الأكاديمية ،دون بلد نشر،2004،ص:15.

[3] بن علي بلعزوز، **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة (**الباحث**)غير منشورة ،العدد7 ،جامعة الشلف ،2010 ،ص:332.

[4] آسيا قاسمي،(**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، –حالة القرض الشعبي الجزائري–**)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،غير منشوره ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر،2009،ص ص:13–24.

ثالثا : المبادئ الأساسية لتعريف المخاطر المصرفية

يرتكز تعريف المخاطر المصرفية ،على مبادئ أساسية يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- ✓ التعرف الدائم المصرف على المخاطر التي يتعرض لها ،ويصنفها ويحدد الجهات المسؤولة عن كل نوع منها؛
- ✓ تحديد المنظم للمخاطر هو الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر ،وذلك يتعين أن يولي ال مصرف مسألة تحديد المخاطر أولوية عالية؛
- ✓ يتم تحديد المخاطر الرئيسية التي تكثف أنشطة المصرف ،ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة أو الجديدة على حد سواء؛
- ✓ تحديد صور المخاطر ،مجموعة المخاطر التي ينطوي عليها نشاط المصرف والأهمية النسبية لكل منها والعوامل الحقيقية المؤدية لها والإستراتيجية التي تعتمد عليها المصرف لمواجهتها.

ومما سبق يمكن استخلاص أن معرفة المخاطر المصرفية ترتكز أساسا ،على سعي المصرف في تحديد المخاطر التي تواجهه وأسبابها وتصنيفها بشكل منظم ،وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات المناسبة وتطبيق استراتيجيات لمواجهة المخاطر المصرفية.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

إن تنامي رغبة المصارف في الاتساع وتحقيق أقصى عائد على رأسمال ،بالاعتماد على منتجات المصرفية مالية مبتكرة ،وانتقالها من الأعمال التقليدية إلى أسواق رأس المال زاد من حدّة المنافسة ،مؤكدا أثر ذلك مخاطر بأشكال متنوعة ، وهذا راجع لعدة عوامل ساهمت في وجودها ولعل أبرزها ما يلي:[2]

أولا : التغيرات القانونية والإشرافية : تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة ،كما أن وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة المصرفية؛

ثانيا : تذبذب العوامل الخارجية : إن التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات ،حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر ،كما أنها تؤثر على خزينة المصرف ،وذلك لأن المصرف حساس للتغيرات في أسعار الفائدة؛

ثالثا : الضغوط التنافسية : إن البيئة التنافسية التي تعمل فيها المصارف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة ،وعليه فإن المصارف تجد نفسها لمواجهة المنافسة؛

[1] سمير الخطيب ،(**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**) ،منشأة المعارف ،الإسكندرية ،مصر ،2005 ،ص:23.

[2] حياة نجار،مرجع سابق،ص:49.

رابعا : التطورات التكنولوجية : إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد قياس وإدارة المخاطر ،حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة ،كما أن تحليل وإدارة المخاطر يقوم أساس على معالجة المعلومات؛[1]

خامسا : التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالي في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من قيود حركة رؤوس الأموال ،وانفتاح الأسواق المحلية واتساع أعمال ال مصارف خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال ،مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة ،بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.[2]

وعليه يمكن القول أن المخاطر المصرفية تتأثر بعوامل خارجية والقانونية ،الإشرافية ،التكنولوجية ،وضغوط تنافسية.

المطلب الثالث : أنواع المخاطر المصرفية

تصنف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية على النحو الآتي:

أولا : المخاطر المالية

تعد المخاطر المالية من أهم المخاطر التي يتعرض لها ال مصرف ،والتي تؤثر على الجانب المالي لها وتتعلق بما يلي :[3]

1. **المخاطر الائتمانية** : تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف عن الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء ،تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ،ويفشل العميل في الوفاء بالتزامه بالدفع وقت حلول موعد إرجاع القروض أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لإسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها؛
2. **مخاطر السوق** : تنشأ مخاطر السوق من التغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر ال مصارف بذلك التغير ،وتنقسم هذه المخاطر إلى:[4]

- ✓ **مخاطر أسعار الفائدة** : وهي عبارة عن التغيير الأساسي في صافي دخل فائدة المصرف و القيمة السوقية ،ويشمل هذا التركيب الإجمالي لمحفظة المصرف والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم الاستمرارية وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفائدة؛

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] آسيا قاسمي وحمزة فيلاني ،**المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل** ،المؤتمر الدولي حول (**إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم**) ،يومي 11-12 ديسمبر ص:02.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي ،(**إدارة البنوك**) ،دار المناهج ،الأردن ،2006،ص:66.

[4] طارق عبد العال حماد ،مرجع سابق،ص 198.

- ✓ **مخاطر تقلبات أسعار الصرف** : تتمثل في ملاحظة تحقق خسارة نتيجة لتغيرات في أسعار الصرف عن التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات و النفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات ،أو بربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية؛[1]

3. **مخاطر السيولة** : مخاطر السيولة تجسد في خطر الشح في الموارد المالية لدى المصرف بحيث يمكن أن يقع المصرف في أزمة سيولة أو نقص في الموارد المالية ،مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة وذلك نتيجة إتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه مما يؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الاستحقاق للقروض الممنوحة ،وآجال استحقاق الودائع لدى المصرف ،ويتجلى خطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى المصرف كافيا لمقابلة الالتزامات.[2]

ومما سبق يمكن القول أن المخاطر المالية تتعلق بالتغيرات المفاجئة ،التي تؤدي إلى خسارة في المستقبل كتغير في سعر العملات والفوائد المرتفعة على الأموال المقترضة ،بحيث يسهل قياس هذه الخسائر.

ثانيا : المخاطر غير المالية

يقصد بالمخاطر غير مالية تلك المخاطر التي ليس لها أثر مالي ،وتشمل مخاطر التشغيل ،مخاطر القانونية مخاطر الإستراتيجية ،ومخاطر السمعة والتي سيتم تناولها وفق ما يلي:

1. **مخاطر التشغيل** : يعتبر خطر التشغيل في المصارف من المواضع الحديثة نسبيا ،كما أن عملية قياسها لها أهمية كبرى ،لأنها قد تسبب خسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة للمصرف ،وينتج عنها احتمال الخسارة في عمليات رقابة على نظام المحاسبة من خلال الدخول للنظام ،بطريقة غير مصرح بها باستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الانترنت ،إضافة لاحتمال التعرض لمخاطر عمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الاطلاع على البيانات ونظام الحساب الآلي الخاص بالمصرف؛[3]
2. **المخاطر الاستراتيجية** : و التي تعبر عن تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف ،وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي ،ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة ال مصرف العليا ،التي تتمثل مسؤولياتها في ضمان وجودة إدارة المخاطر الاستراتيجية مناسبة في المصرف؛[4]

---

[1] أحمد علي دغيم ،(**اقتصاديات البنوك مع النظام النقدي واقتصادي عالمي جديد**)،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،مصر ،1998 ،ص:87.

[2] السيد البدوي عبد الحافظ ،(**إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**) ،توزيع دار الفكر العربي ،القاهرة ،1999 ،ص:321.

[3] عادل هبال ،(**إشكالية القروض البنكية المتغيرة – دراسة حالة الجزائر–**)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2013/2012 ،ص :35.

[4] شقيري نورى موسى وآخرون ،(**إدارة المخاطر**) ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة ،عمان الأردن ،2012،ص :298.

3. **المخاطر القانونية** : وهي المخاطر التي قد يتعرض لها ال مصرف ،من جراء نقص أو قصور في مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة.[1]

وعليه فإن المخاطر القانونية تتعلق بالدرجة الأولى بالعقود المالية محل التنفيذ في حال عدم وضوحها.

4. **مخاطر السمعة** : تنشأ بسبب الفشل في التشغيل أو عدم التلاؤم مع القوانين ،وتعني مخاطر السمعة احتمالية انخفاض إيرادات المصرف أو قاعدة عملاءه نتيجة الترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاط ،هذه المخاطر هي نتيجة لفشل المصرف في الإدارة وكل أنواع المخاطر التي تم ذكرها.[2]

وسيتم من خلال الجدول أدناه إبراز أهم أنواع المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها على النحو الآتي:

الجدول رقم (01) : أنواع المخاطر المصرفية و مؤشرات قياسها.

أنواع المخاطر المصرفية	مؤشرات قياسها
مخاطر الائتمانية	*صافي أعباء القروض / إجمالي القروض. *مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض. *مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد.
مخاطر السيولة	*الودائع الأساسية إجمالي الأصول. *الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول. *سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	*الأصول الحسابية اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول .*الخصوم الحسابية اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم. *الأصول الحسابية / الخصوم الحسابية.
مخاطر أسعار الصرف	*المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية . *إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– طارق عبد العال حماد ،(**إدارة المخاطر : أفراد ،إدارات ،شركات ،بنوك**)،الدار الجامعية ،القاهرة ، 2003 ،ص:239.

- ✓ الأصول الخطرة أو ذات المخاطرة = الأوراق التجارية المخصومة + القروض و السلفيات + الأوراق المالية الغير حكومية؛
- ✓ الأصول المتقلبة(الأصول الحساسة اتجاه الفائدة) = استثمارات مالية قصيرة الأجل + القروض ذات معدل الفائدة المتغيرة بجميع أنواعها؛
- ✓ الخصوم المتقلبة = ودائع الطلب + ودائع قصير الأجل و ودائع التوفير + القروض.

وعليه يمكن ترجمة أنواع المخاطر المصرفية وفق التقسيم السابق في الشكل التالي:

[1] عبد الفتاح الصرفي ،مرجع سابق ،ص :67.

[2] شقيري نورى موسى وآخرون ،مرجع سابق ،ص :302.

الشكل رقم (01) أنواع المخاطر المصرفية

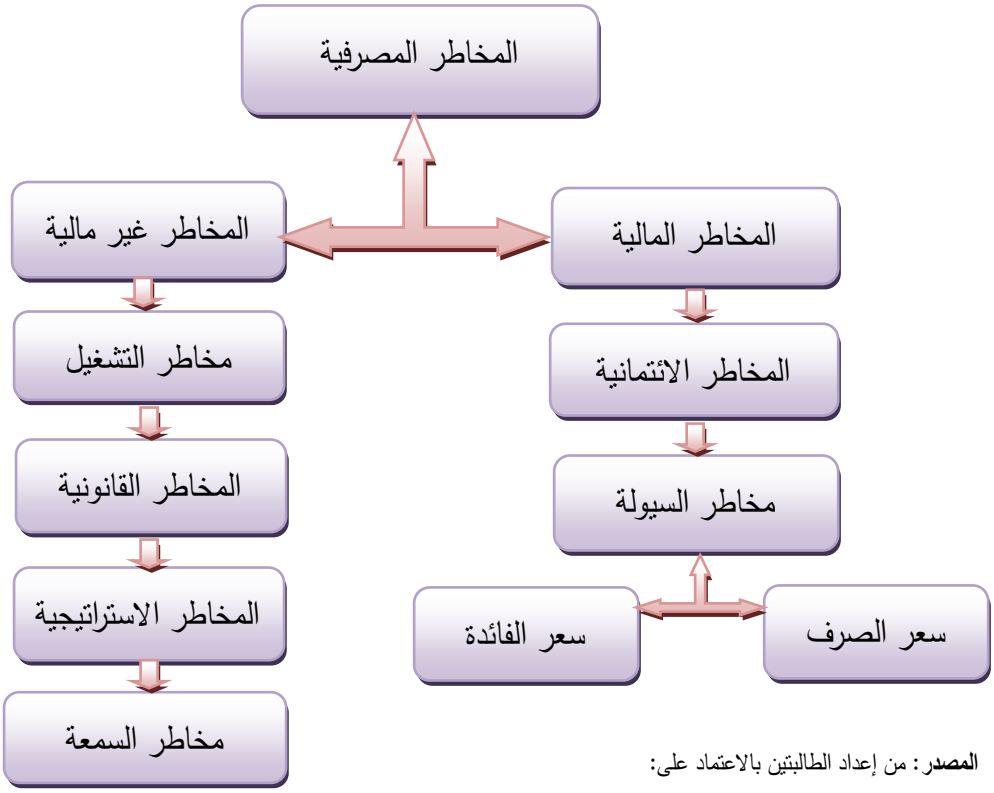

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- شقري نوري موسى وآخرون ،(**إدارة المخاطر**) ،الطبعة الأولى ،دار الميسرة ،عمان الأردن ، 2012 ،ص ص: 298-302.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن المخاطر التي يتعرض لها المصرف تصنف إلى مخاطر مالية تتدرج تحتها مخاطر ائتمانية ومخاطر السيولة ،والتي تتفرع إلى مخاطر سعر صرف ومخاطر سعر الفائدة ،أما الصنف الثاني فيتمثل في المخاطر غير المالية ،والتي يندرج تحتها مخاطر التشغيل ومخاطر قانونية ومخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وعليه فلابد على المصارف الاهتمام بالتعرف على المخاطر التي تحيط بها ،أيضا دراسة العوامل المسببة فيها سواء كانت متعلقة بتغيرات الخارجية ،القانونية والإشرافية أو المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات التي فرضت على المصارف ،الانتقال من القيام بوظائف تقليدية إلى تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة تواكب التطورات الحديثة للحفاظ على مكانتها في السوق ،في ظل شدة المنافسة والضغوط المفروضة عليها ،من أجل تحقيق أقصى عوائد رغم المزاحمة في العمل المصرفي.

كما أن المخاطر المصرفية بمختلف أشكالها سواء المالية منها ذات أثر المالي،الذي يمكن قياسه كمياً والتي تشمل المخاطر الائتمانية ،مخاطر السيولة ،ومخاطر السوق سوء المتعلقة بسعر الصرف أو سعر الفائدة أو غير المالية التي تتمثل في مخاطر السمعة ،مخاطر القانونية ،مخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة ،ومع اختلاف هذه المخاطر من حيث المصدر إلا أن إصتدام المصرف بأي منها سيشكل خسارة وفشل له ،لذلك فعلى المصارف تتبع المتغيرات المحيطة بالنشاط المصرفي واحتواءها ،لتجنب الخسارة ووضع إجراءات اللازمة لتخفيف من أثر هذه المخاطر.

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المصرفية

تساعد إدارة مخاطر المصارف في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له من صعوبات في المستقبل ،من نشأتها تضييق الخناق على العمل المصرفي ،من خلال تقدير المخاطر والتحوط ضدها ،فهي تعمل على تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة لضمان سلامة واستقرار الوضع المالي المصرف،لذا تعد من أهم إداراته.

ونظرا لأهميتها كان لازما في هذا المبحث التعرف على إدارة المخاطر المصرفية وفق المطالب ثلاث التالية:

- مفهوم إدارة المخاطر المصرفية؛
- مبادئ إدارة المخاطر المصرفية؛
- مهام إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

إن سعي المصارف في تخطي المخاطر التي قد تواجهها في المستقبل يتجسد في كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها ،الأمر الذي أدى لبروز أهمية عملية إدارة المخاطر المصرفية ،ومما سبق سيتناول هذا المطلب نشأة إدارة المخاطر وتعريفها ،أهميتها وأهدافها كما يلي :

أولا : نشأة إدارة المخاطر

نشأة إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية و القضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر المعتمد على علم الادارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد ،حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة " هارفرد بيسنزريفو" عام 1956 ،حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المنظمة البحتة،ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي ال مصارف ،التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرفا أنجع للتعامل مع المخاطرة يمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.[1]

فعلى الرغم من أي أصول إدارة المخاطر متأتية من التأمين ،إلا أن ظهورها يعكس التحول في اتجاهات التأمين نحو فكر علمي يعتمد على التحليل في اتخاذ القرارات.

[1] عصماني عبد القادر ،**أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** ،الملتقى العلمي الدولي حول (**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية**) ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،20-21 ،أكتوبر .2009،ص:04.

لقد بدأت فلسفة إدارة المخطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى ،وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 ،كان التغيير إشارة إلى تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها " إدارة المخاطر " كما كان يقوم قسم التأمين في الرابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر،بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 ،وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعة الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها.[1]

لتصبح بعد ذلك إدارة المخاطر المصرفية وظيفة مهمة من وظائف إدارة المصرف ،تضمن له البقاء والاستمرار.

ثانيا : تعريف إدارة المخاطر المصرفية

وردت عدة تعاريف لإدارة المخاطر المصرفية أهمها ما يلي:

- ✓ تعرف إدارة المخاطر المصرفية "بأنها إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أهمية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر،أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين ،وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح."[2]
- ✓ إدارة المخاطر المصرفية "هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها."[3]
- ✓ إدارة المخاطر"عبارة عن تنظيم متكامل بهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر ،تحليله وقياسه ."[4]

ومما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر المصرفية بأنها هي عملية تقوم بها المصارف،لتحديد وقياس وتقييم المخاطر التي تتعرض لها في المستقبل.

[1] طارق عبد العال ،مرجع سابق،ص:50.

[2] سمير عبد الحميد ، رضوان حسن ،(**المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**)،الطبعة الأولى ،دار النشر عمان ،الأردن ،دون سنة نشر،ص :205.

[3] خالد وهيب الراوي ،(**إدارة المخاطر المالية**) ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2009 ،ص:10.

[4] أسامة عزمي سلام وشقيري نورى موسى ،مرجع سابق ،ص :26.

ثالثا : أهمية إدارة المخاطر:

يمكن تحديد أهمية إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:[1]

- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛
- ✓ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل من أنواع المخاطر؛
- ✓ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى الجهات الخارجية؛
- ✓ تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة الأحداث والسيطرة على الخسائر؛
- ✓ إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها؛
- ✓ مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأسمال وفقا لمقترحات لجنة بازل؛

وعلى العموم فإ ن لإدارة المخاطر المصرفية أهمية بالغة لكل أطراف العمل المصرفي ،والتي تتجسد في السيطرة على الخسائر وحماية المصالح وتحديد اجراءات تسيير المخاطر.

رابعا : أهداف إدارة المخاطر المصرفية.

تعد إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف فهي ترمي لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- ✓ استقرار الأرباح والمكاسب : حيث تساهم ادارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن ،بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.
- ✓ تعظيم قيمة المصرف : تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية المصرف ،فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة.
- ✓ استمرارية النمو : عندما يكون النمو هادفا تنظيمها هاما تصح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي المصرف.

---

[1] عاشوري صوريا ،(**دور نظام تقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك لتجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**–) ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،غير منشورة ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف ،الجزائر ،2011/2010 ،ص:50.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون ،(**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**) ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،غير منشورة ،قسم المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين ،2011،ص:39.

ومما سبق يمكن استنتاج أن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو حماية أصول المصرف والتحوط من المخاطر لتقليل الخسائر المتوقعة للحفاظ على سلامته.

المطلب الثاني : مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

لضمان تحقيق أهداف إدارة المخاطر المصرفية يستوجب على المصارف الالتزام بالمبادئ الآتية:[1]

- ✓ أن يكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) ،تهتم بإعداد السياسة العاملة ،أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات ،كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
- ✓ تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي؛
- ✓ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل مصرف لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يقيسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية ا لمصرف وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛
- ✓ تقييم موجودات كل مصرف وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
- ✓ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ✓ ضرورة وجودة وحدة تدقيق داخلي مستقلة بال مصارف تتبع مجلس الإدارة بال مصرف مباشرة ،وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال المصرف بما فيها إدارة المخاطر؛

تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف ،الذي يعده المساهمين مسؤولين عن أعمال المصرف ،وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال و كفء.

وانطلاقا من المبادئ السابقة يمكن استخلاص أن إدارة المخاطر في المصارف تفرض التزامها بوضع إدارة متخصصة لإدارة المخاطر تخضع لنظام محدد بالاعتماد على أنظمة والربحية وذلك من طرف مسؤول مختص ذو خبرة.

[1] نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام ،**استعمال نموذج عائد رأس مال المعدل بالمخاطرة(RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية** ،مجلة (**دراسات محاسبية ومالية**) ،غير منشورة ،العدد21 ،جامعة بغداد ،2012،ص ص:179- 180.

المطلب الثالث : مهام إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل مهام إدارة المخاطر المصرفية في النقاط الآتية:[1]

- ✓ إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا المصرف بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها؛
- ✓ إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال (الائتمان ،الاستثمار ،المعاملات ،السيولة....)؛
- ✓ إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى المصرف ككل؛
- ✓ إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية المصرف؛
- ✓ إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول و الخصوم؛
- ✓ استحداث أو تطوير الخدمات التي يمكن أن يقدمها المصرف؛
- ✓ تقديم الرأي والتوصية ذات الصلة بالالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية في حالة اقتراح ال مصرف أي منتج أو منتجات جديدة.

إن إدارة المخاطر بمحل اختصاصاتها تعمل على حماية ال مصرف من المخاطر التي قد يتعرض لها من خلال القيام بدراسات وتحليلها وكذا إبداء الرأي بما يخدمتجنب تلك المخاطر وكذا تحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى العموم فإن عملية إدارة المخاطر كانت نتيجة لتعاظم المخاطر التي شهدها النشاط المصرفي ولحاجتها لتنظيم متكامل يدرس المخاطر التي يتعرض لها المصرف ويقيسها ويحللها ويعطي تقييم نهائي لها بصورة مستمرة وذلك بغية الحفاظ على المركز المالي المصرف وتعظيم قيمته لضمان استمراره الأمر الذي يستلزم إلزام المصارف بمبادئ المتعارف عليها لإدارة المخاطر لضمان الكفاءة وفاعلية عملية إدارة المخاطر في حماية جميع أعماله بما فيها إدارة المخاطر.

[1] سمير الخطيب ،مرجع سابق،ص ص: 24-25.

المبحث الثالث : أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر المصرفية كغيرها من الإدارات تعتمد على مجموعة من الأدوات لإتمام مهامها ،توظفها حسب احتياجات كل خطوة من خطوات إدارة المخاطر لتحديد التصنيف المناسب لإدارة المخاطر. وعليه سيتم تناول المطالب الثلاث الموالية:

- أدوات إدارة المخاطر المصرفية؛
- خطوات إدارة المخاطر المصرفية؛
- تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول : أدوات إدارة المخاطر المصرفية

تعتمد إدارة المخاطر تقنيات وأساليب يفسران مهامها تصنف إلى:

أولا : التحكم في المخاطر : " يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها المنظمة ،وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ناشئة عن نشاط معين."[1]

ثانيا : تمويل المخاطرة : يقوم هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث[2]

و يأخذ تمويل المخاطر بالدرجة الأولى شكلين هما:[3]

1. التحوط : وهي من الطرف التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع مثل : عقود المشتقات المالية الأربعة وهي : عقود الخيار،العقود ،العقود المستقبلية ،العقود الآجلة وعقود المقايضة.
2. التحويل : وهي من طرف تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحوليه إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء ويمكن تجسيد أدوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

[1] طارق عبد العال حماد ،(**إدارة المخاطر**) ،الدار الجامعية ،مصر ،2003،ص:52.

[2] نفس المرجع السابق،ص:53.

[3] هاني جزاع إرتيمية ،سامرة محمد عكور ،(**إدارة الخطر والتأمين– منظور إداري إسلامي–**) ،الطبعة الأولى ،دار الحامد،الأردن ،ص:32.

الشكل رقم (02) : أدوات إدارة المخاطر المصرفية.

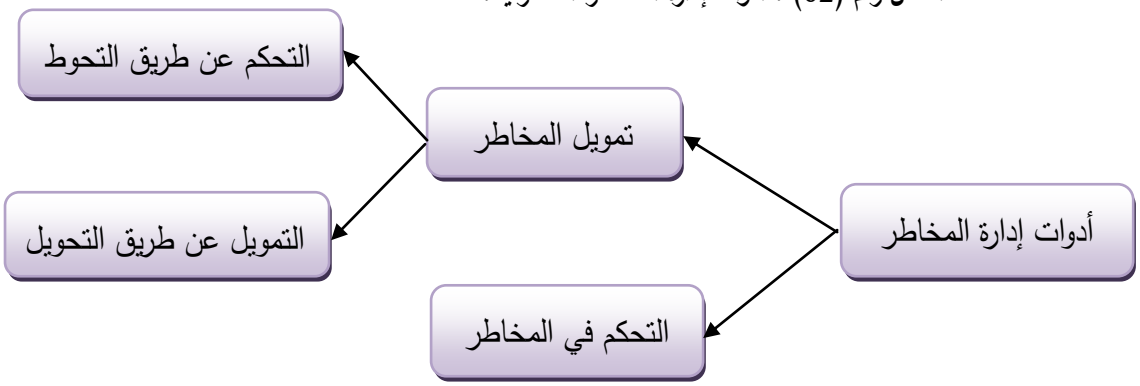

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-هيفاء غانية ،**(إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل (I) و(II) – دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية وكالات الوادي BNA،BDL،BEA)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2015/2014،ص:24.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن إدارة المخاطر المصرفية تعتمد على جملة من الأدوات أبرزها:

- ✓ تمويل المخاطر
- ✓ التحكم في المخاطر

وباعتماد إدارة المخاطر على هذه الأدوات والتقنيات في عملية إدارة المخاطر في المصارف ،تضمن التوجيه السليم للتحوط من المخاطر ،وضمان تعويض الخسائر المتوقعة في حالة وقوعها.

المطلب الثاني : خطوات إدارة المخاطر المصرفية

تمر عملية إدارة المخاطر بخمسة خطوات أساسية على النحو التالي:[1]

- ✓ تعريف المخاطر : وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛
- ✓ تحليل المخاطر : ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية؛
- ✓ تقييم المخاطر : وهو تحديد عنصري الخطر:
  - الآثار التي يحدثها كل خطر؛
  - إحتمال حدوث كل خطر.
- ✓ التحكم في المخاطر : وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر و آثاره
- ✓ المراقبة والمتابعة الدورية : وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

والشكل الموالي يوضح خطوات إدارة المخاطر كما يلي:

[1] عاطف عبد المنعم وآخرون ،**(تقييم وإدارة المخاطر)** ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ،مصر ،2008 ،ص:06.

الشكل رقم (03):خطوات إدارة المخاطر المصرفية

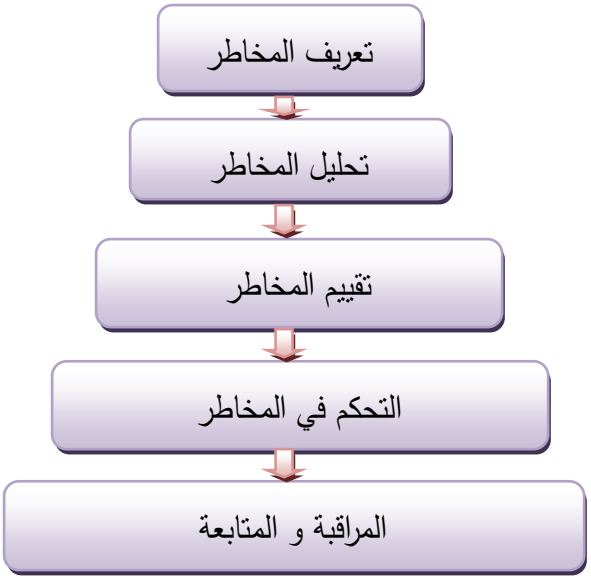

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

– هيفاء غانية ،مرجع سابق ،ص: 2.

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن إدارة المخاطر تمر بخمسة مراحل انطلاقا من تعريف المخاطر،تحليل المخاطر،تقييم المخاطر،التحكم فيها انتهاء بالمراقبة والمتابعة ،حيث أن تدرج هذه الخطوات تدريجا منطقيا يساهم في تحديد المخاطر وصولا لتحكم فيها ،والعمل على المراقبة والمتابعة الدورية باعتبار أن المخاطر المصرفية متعددة.

المطلب الثالث: تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية

تصنف إدارة المخاطر حسب معيار*CAMELS من الواحد إلى الخمسة كالتالي:[1]

أولا : تصنيف(01) ،قوي :ويعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها المصرف مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

ثانيا : تصنيف(02) ،مرضي : يدل على أن إدارة المصرف للمخاطرة فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه ،أي أن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفعالة في ضمان متانة وسلامة المصرف.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون ،مرجع سابق ،ص: 317.

*هو عبارة عن نموذج تقييم موحد للمصارف وهو اختصار للكلمات التالية:

C:كفاية رأس المال ،A:جودة الأصول ،M:جودة الإدارة ،E: الربحية ،L:السيولة ،S:الحساسية اتجاه السوق.

ثالثا : تصنيف(03) ،عادي : يدل التصنيف 3 على أن الإدارة المخاطر يشوبها سيء من القصور ،وبالتالي تستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطة الرقابية ،ويكون أحد عناصر إدارة المخاطر الأربعة:[1]

- ✓ كفاية أنظمة الرقابة؛
- ✓ كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات؛
- ✓ كفاية السياسات والحدود؛
- ✓ رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. والتي يشوبها نقص وبالتالي تجعل ال مصرف قاصرا في التعامل مع المخاطر وهناك بعض ممارسات إدارة المخاطر التي بحاجة إلى تصويب من أجل تمكين المصرف من تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل كفء.

رابعا: التصنيف (04) ،حدي : يدل التصنيف 4 على أن إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وقياس المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات ال مصرف ،وعادة يعكس هذا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا وتكون عنصر إدارة المخاطر جدية وتحتاج إلى تصويب فوري من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.[2]

خامسا : تصنيف (05) غير مرضي : يدل التصنيف 5 على غياب الإدارة الفعالة للمخاطرة من أجل تحديد وضبط وقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحدا أو أكثر من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيفا وكذلك لم يظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف.[3]

إذ تعتبر تصنيفات إدارة المخاطر وفق هذا المعيار مرآة عاكسة لمدى قدرة إدارة المخاطر في ال مصرف على تحقيق الأهداف بأكثر حرص ودقة.

ومما سبق يتضح أن عملية إدارة المخاطر المصرفية في مضمونها تعتمد على جملة من الأساليب والتقنيات توظفها حسب رؤيتها لطبيعة الخطر والطريقة المثلى للسيطرة عليه لتحقيق أقل خسارة ممكن ة وذلك إما باعتماد تقنيات التحكم في المخاطر أو تمويل المخاطر ،وهذه الأخيرة تأخذ شكلين التحوط والتحويل المخاطر المتوقع حدوثها حيث تعتمدها إدارة المخاطر في كل خطواتها بداية من تعريف بالمخاطر وصولا إلى المراقبة والمتابعة الدورية.

لتعبر بذلك على مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف وقدرتها مما يسمح بالخضوع للتقييم ،وفق تصنيف يعكس أدائها.

---

[1] إبراهيم الكراسنة ،(**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**) ،معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي،الطبعة الثانية ،أبو ظبي ،2010 ،ص:39.

[2] شقيري نورى موسى وآخرون ،مرجع سابق ،ص:318.

[3] المرجع السابق.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ تطور الصناعة المصرفية بفعل العولمة والتغيرات التي شهدها العصر الحديث أدر إلى زيادة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصارف بسبب احتدام المنافسة وحوافز التغيير؛
- ✓ المخاطر المصرفية هي الخسائر التي يتعرض لها المصرف عند تحقق النتائج غير مرغوب فيها بسبب عدم دقة المعلومات الضرورية للتنبؤ؛
- ✓ يواجه النشاط المصرفي مخاطر متنوعة التي لها أثر مالي كالمخاطر المالية وغي المالية التي ليس لها أثر مالي؛
- ✓ تنقسم المخاطر المصرفية المالية إلى مخاطر ائتمانية ،مخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكليها : مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات الأسعار الصرف ،بينما المخاطر غير المالية إلى : مخاطر إستراتيجية ،القانونية التشغيلية ومخاطر السمعة؛
- ✓ إن تزايد المخاطر المصرفية فرض وجود إدارة تعمل على التحوط من المخاطر تسمى "إدارة المخاطر المصرفية " كعملية تعمل على تعريف وقياس وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المصارف؛
- ✓ تعتمد إدارة المخاطر المصرفية على أدوات تتحكم في المخاطر ،وتعويض الخسائر التي يتعرض لها المصرف من خلال تمويل المخاطرة كتقنية من تقنيات إدارة المخاطر؛
- ✓ تمر عملية إدارة المخاطر بخمسة خطوات هي تعريف المخاطر ،تحليلي المخاطر ،تقييم المخاطر ،التحكم في المخاطر ومراقبة المخاطر؛
- ✓ تخضع إدارة المخاطر كغيرها من الإدارات إلى تصنيفات التقييم موحدللمصارف.

الفصل الثاني

تمهيد

تقوم السلطات النقدية والمصارف بالرقابة على النشاط المصرفي ،من خلال فرض جملة من الإجراءات والأساليب للحفاظ على المراكز المالية للمصارف واستقرار النظام المالي والمصرفي ،فالرقابة المصرفية كعملية إدارية مستمرة تعتمد على مجموعة من الأدوات تمكنها من الوصول إلى الأهداف المرجوة ،رغم اختلاف تصنيف الرقابة المصرفية؛

والتي فرضت مجموعة من قواعد تسيرية تأخذ شكل معايير يجب على المصارف الالتزام بها بغية الحفاظ على المستوى أدنى من المخاطر والتي أطلق عليها اسم المعايير الاحترازية ،وكخطوة لتعزيز النظام الرقابة المصرفية وتجسيد التعاون الدولي في مجال الرقابة والإشراف أنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية لتصبح هذه اللجنة حجر الأساس لتعاون الرقابي الدولي؛

فعمدت لجنة بازل على إصدار اتفاقية بازل(I) سنة 1988 لكفاية رأس المال والتي تم تعديلها سنة 1996 لإدراج مخاطر السوق ،لكن محدودية معيار كفاية رأس المال المقترح في اتفاقية بازل(I) أدى إلى ظهور بازل(II) ورغم نجاح هذه الأخيرة إلا أنها خضعت لتعديلات جوهرية من خلال إصدار اتفاقية بازل(II).

وفي هذا الصدد سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث التالية:

- مدخل حول الرقابة المصرفية؛
- الإطار المفاهيمي للإجراءات الاحترازية؛
- مقررات لجنة بازل(I)،(II) ،(III) .

المبحث الأول : مدخل حول الرقابة المصرفية

تعبر الرقابة المصرفية عن الأساليب والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف ،والحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي ،لضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين،كما تستخدم في عملية الرقابة المصرفية مجموعة من الأدوات لتسهيل القيام بها وللوصول للأهداف المخططة،ورغم من اختلاف أشكال الرقابة المصرفية ،سواء من حيث وجهة نظر القائم بها أومن ناحية طريقة القيام بها.

وعليه سيخص هذا المبحث دراسة المطالب التالية :

- مفهوم الرقابة المصرفية؛
- أدوات الرقابة المصرفية؛
- أنواع الرقابة المصرفية.

المطلب الأول : مفهوم الرقابة المصرفية

تساهم الرقابة المصرفية في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وزيادة الثقة في التعامل مع القطاع المصرفي ،وعليه فإن ضبط مفهوم الرقابة المصرفية يتطلب تسليط الضوء على مراحل تطور الرقابة المصرفية و تعريفها وإبراز أهميتها على النحو الآتي:

أولا : مراحل تطور الرقابة المصرفية

يمكن حصر مراحل تطور الرقابة المصرفية فيما يأتي:[1]

1. المرحلة الأولى : اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف؛
2. المرحلة الثانية : انتقل مفهوم الرقابة المصرفية للوقوف على التغييرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف ، وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها وفي وقت مبكر؛
3. المرحلة الثالثة : مع تطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها ،الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم الرقابة المصرفية لتشمل مفهوما أوسع ، وهو نظام رقابة المخاطر التي تعتبر بمثابة تطوير أهداف الرقابة المصرفية.

وعليه يمكن استخلاص أن الرقابة المصرفية في بداية ظهورها كانت تهدف إلى كشف الغش والاختلاسات من خلال دراسة القوائم المالية للمصرف ،لتقوم في مرحلة أخرى بالوقوف على التغييرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصرف

[1] منار حنينة ،(**المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في الجزائر**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،غير منشورة ،قسم القانون العام ،كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة 01 ،2014/2013 ،ص:07.

لكشف عن التدهور في وقت مبكر،إلا أن تطور الرقابة المصرفية لم تقف عند هذا الحد ، بل تطورت لتشمل نظام رقابة المخاطر لمواكبة تطور العمليات المصرفية وما تنجم عنه من مخاطر متنوعة.

ثانيا : تعريف الرقابة المصرفية

هناك عدة تعاريف تناولت الرقابة المصرفية ولعل أبرزها ما يلي :

التعريف الأول : الرقابة المصرفية هي" جزء أساسي من العملية الإدارية ،هدفها التحقق من أن التنفيذ و الأداء الفعلي بسريان طبقا للخطة الموضوعة "؛[1]

التعريف الثاني : تعرف الرقابة المصرفية بأنها :" وظيفة إدارية ، وهي عملية مستمرة و متجددة ويتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء ،ويتم على النحو الذي حددته الأهداف و المعايير بغرض التقويم والتصحيح"؛[2]

التعريف الثالث : تمثل الرقابة المصرفية "مجموعة الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة و التحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مداولاتها ، ثم اتخاذها يلزم من إجراءات تنمية تحقيق الأهداف و معالجة أي قصور في تحقيق الأهداف"؛[3]

ومما سبق يمكن تعريف الرقابة المصرفية باعتبارها عملية إدارية هدفها التأكيد من الأداء ينطبق مع الخطة الموضوعة ،كما تهدف إلى تحديد نقاط الضعف وتصحيح الأخطاء في حال حدوثها.

ثالثا : أهمية الرقابة المصرفية

تتمثل أهمية الرقابة المصرفية في النقاط التالية:[4]

1. الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي : و يتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المصارف ،وضمان عدم تعثرها؛
2. ضمان كافة عمل الجهاز المصرفي : ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف لتجنب تعرضها للمخاطر ؛
3. العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل؛
4. التأكد من مدى التزام المصارف وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي؛

---

[1] خالد أمين عبد الله ،(**التدقيق والرقابة في البنك**) ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ،1988 ،ص:11.

[2] محمد عبد النبي ،(**الرقابة المصرفية**) ،زمزم ناشرون وموزعون ،عمان ،الأردن ،2010،ص:35.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن ،فتح رزق السوافيري ،(**الرقابة والمراجعة الداخلية**) ،دار الثقافة للنشر ،مصر ،2004 ،ص:13.

[4] عقبة الرضا ريم غانم ،**دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله** ،مجلة (**جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**) ،غير منشورة ،العدد 02 ،2005 ،ص ص: 152- 153.

5. حماية المودعين : و يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابة لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية لالتزاماتها تجاه المودعين والخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.[1]

ومما سبق يمكن القول أن الرقابة المصرفية ،تتماشى مع الدور الذي تقوم به المصارف في اقتصاد دول العالم ،فالرقابة المصرفية كعملية إدارية مستمرة ،شهدت عدة مراحل تطور ،ليتماشى مع المتغيرات التي فرضها تزايد المخاطر الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية ،مما ساهم في تنامي دور المصارف في اقتصاد دول العالم وتزايد الاهتمام بالرقابة المصرفية.

المطلب الثاني :أدوات الرقابة المصرفية

تعتمد عملية الرقابة المصرفية على مجموعة من الأدوات أبرزها ما يلي:[2]

- ✓ **الإشراف الإداري** : تهدف تعليماته إلى توجيه الموظفين للعمل السليم كما يمثل وسيلة لكشف الأخطاء وأسلوب التوجيه و التوجيه ،حيث يشمل الإشراف الإداري على الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرار؛
- ✓ **التقارير الإدارية** : يتم من خلالها التعرف على مستوى الكفاءة في التنفيذ ،ويشترط في هذا النوع من التقارير الدقة والصدق ، ومن أنواعها التقارير اليومية والأسبوعية والفصلية والتقارير التوجيهية...؛
- ✓ **المراجعة الداخلية** : وتضم القيام باختيار إلى أي مدى يقوم التنظيم بأداء وظائفه على الوجه الأكمل واكتشاف أوجه النقص لاتخاذ الإجراءات التصحيحية؛
- ✓ **الرقابة الميدانية** : من خلال الجولات التفتيشية العامة والخاصة والدورية أو المفاجئة لمتابعة سير العمل والإطلاع على النتائج وتقييم الأداء والكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها؛
- ✓ البيانات الإحصائية : يتم استخدام الإحصاءات للتعرف على نشاط المنظمة و متابعته بحيث يكون العرض من خلال الرسوم البيانية ،الخرائط و الجداول؛
- ✓ **الموازنات التقديرية** : وتعرف بالموازنة الرقابية وهي بيان تقديري كمي للأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها في المستقبل ،وتمثل الأساس الذي تقارن به التكلفة الفعلية بهدف تحديد الانحراف أو الاختلاف بينهما.

ومنه يتضح أن مختلف هذه الأدوات تعمل على تسهيل عملية الرقابة المصرفية ،للوصول إلى الأهداف المخطط لها.

[1] محي محمد مسعد ،(**عولمة الاقتصاد في الميزان –ايجابيات وسلبيات–**) ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،مصر ،2008 ،ص201.

[2] مصطفى عبد الله ،أبوا القاسم حشيم ،(**مبادئ علم الإدارة**) ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس،2002،ص ص: 386-387.

المطلب الثالث : أنواع الرقابة المصرفية

تصنف الرقابة المصرفية من وجهة نظر القائم بهذه العملية إلى الرقابة الداخلية وأخرى خارجية ،أما من ناحية طريقة القيام بها فنميز بين الرقابة المكتبية ،الرقابة الميدانية والأسلوب التعاوني.

أولا : الرقابة المصرفية من وجهة نظر القائم بها

يوجد نوعان من الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها على النحو الآتي:

1. **الرقابة الداخلية :** وهي" الخطة التنظيمية التي يتبعها المصرف لحماية أصوله وموجوداته والتأكد الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات ، ورفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعها على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة "؛[1]

وعليه يمكن القول أن الرقابة الداخلية هي عبارة عن أساليب وسياسات التي تضعها الإدارة بهدف الحماية والدقة والكفاءة والالتزام في العمل المصرفي.

2. **الرقابة الخارجية:** هي الرقابة التي تتم من أطراف خارج المصرف ،وهم من يتولون الرقابة داخل هذه المنظمة ونلاحظ أن هذا النوع من الرقابة يفرض في الواقع عدة قيود على حرية تصرف المنظمات الخاضعة للرقابة الخارجية ،حيث تتم هذه الرقابة عن طريق زيارات مفاجئة من طرف المراجعين الخارجيين لتفقد وثائق ودفاتر المنشأة ،وذلك بغرض اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وفق معايير موضوعية؛[2]

مما سبق يمكن القول أن الرقابة الخارجية هي رقابة سلطة مخولة من خارج المصرف وفق القوانين كالمصرف المركزي ومحافظ الحسابات.

ثانيا : الرقابة المصرفية من ناحية طريقة القيام بها

وفق لهذا المعيار يمكن تميز ثلاثة أنواع من الرقابة المصرفية على النحو التالي :[3]

1. **الرقابة الميدانية :** وفيها يقوم مفتشي المصرف المركزي بزيارات ميدانية إلى المصارف والمؤسسات المالية بغية التحقق من صحة البيانات المقدمة ،صحة تنفيذ العمليات المصرفية وسلامتها بما يتفق مع القوانين والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي وبما يتماشى مع الأعراف المصرفية وكشف أي تجاوزات وانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها؛

---

[1] حورية حمني ،(**آلية و رقابة البنك المركزي على البنوك و فعاليتها–حالة الجزائر–)** ،رسالة ماجستير،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2005/ 2006،ص:41.

[2] مهدي الطاهر غنية ،**(مبادئ إدارة الأعمال: المفاهيم والأسس والوظائف)** ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،2003 ،ص:258.

[3] محمد علي يوسف أحمد،**(دور السلطات الرقابية في الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية)** ،مؤتمر دولي للخدمات المالية الإسلامية الثاني ،أكادمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ،2003/11/09 ،السودان ،ص:03.

2. **الرقابة المكتبية :** تشمل مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم لسلطات الرقابية من قبل المصرف ،إن تحليل هذه البيانات عادة يسهل الرقابة على أداء المصارف وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي تطرأ على أعمال المصارف ،إن فعالية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم المصارف بتزويد السلطات الرقابية بها؛[1]
3. **رقابة الأسلوب التعاوني :** يشترك المصرف المركزي وفقا لقوانين إنشائها بالإشراف والرقابة على المصارف المسجلة لديه بما يكفل سلامة مراكزها المالية ،ويضع مجلس الإدارة كل من المصرف المركزي القواعد العامة والإشراف على المصارف التابعة له.[2]

وعليه يمكن قول أن الرقابة المصرفية تتولد من حاجة المصارف إلى التحكم وتحسين أداءها بفعالية وكفاءة رغم اختلاف أشكالها وطرق القيام بها.

ومما سبق يمكن استخلاص أن الرقابة المصرفية هي من الأساليب الإدارية التي تعتمدها المصارف لتجنب المخاطر المحيطة بها وتحقيق الأهداف المخطط لها ،بتوظيف جملة من أدوات من الإشراف الإداري ،التقارير الإدارية ،المراجعة الداخلية ،البيانات الإحصائية ،الموازنات التقديرية...الخ ،على الرغم من اختلاف أنواع الرقابة المصرفية والمعايير المضافة لها ،من ناحية القائم بها أو طريقة القيام بها.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للإجراءات الاحترازية

تساهم الإجراءات الاحترازية في تعزيز صلابة النظام المصرفي من خلال احتواء المخاطر التي تواجهه عن طريق مجموعة من الضوابط التي يجب على المصارف احترامها ،لضمان سلامة النظام المالي والمصرفي ، وقد تمخض عن المساعي والجهود الدولية ظهور هيئة دولية تهتم بأنظمة المصارف والرقابة عليها عرفت هذه الهيئة بلجنة بازل للرقابة المصرفية وفي هذا الإطار سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للإجراءات الاحترازية من خلال المطالب الثلاث التالية:

- مفهوم المعايير الاحترازية؛
- الهيئة المنظمة للمعايير الاحترازية؛
- نطاق تطبيق المعايير الاحترازية.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون ،مرجع سابق ،ص281.

[2] محمد الصيرفي ،(**إدارة المصارف**)،دار الوفاء للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،2008 ،ص:531.

المطلب الأول : مفهوم المعايير الاحترازية

إن تزايد المخاطر المصرفية دفع العديد من المصارف لوضع التنظيم الذي يسمح لها بالتنبؤ بالخطر ومراقبة في آن واحد ،من خلال جملة من إجراءات الاحترازية والتي يتم التفصيل فيها من خلال ضبط مفهومها على النحو الآتي:

أولا : نشأة القواعد الاحترازية

يعود منشأ القواعد الاحترازية إلى سلسلة الأزمات الملاءة التي عرفتها المصارف الدولية في ثمانينات ،منها مصرف هرستل (Herstall) ببريطانيا وجمعيات الادخار والإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية ،وذلك بسبب الخطأ التقليدي المتمثل في الاقتراض لأجل قصير والإقراض لأجل طويل ،وكذلك قبول الودائع لأجل قصير واستثمارها في قروض عقارية طويلة الأجل ،ومع تحرير سوق الفائدة على الودائع ،أتيحت الفرصة للمودعين توظيف أموالهم في صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق النقدي ،وهكذا شهدت جمعيات الادخار والإقراض انكماش حاد في ودائعها ،وبالتالي كانت ردة فعل السلطات الرقابية آنذاك تهدف أي التخفيف من حدة الأزمة ،وأصبح من الضروري وجود قواعد للحيطة؛

ومع انتقال النظام النقدي الدولي سنة 1971 من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف حر ،وهو ما دفع بالمصارف إلى القيام بعمليات المضاربة في سوق الصرف نتج عنها خسائر كبيرة لفروع المصارف العاملة بسوق لندن ، فأعلنت عدت مصارف إفلاسها بتسجيلها لخسائر كبيرة ،كما تعاظمت نتيجة لذالك مخاطر القرض وعدم الاستقرار في الأصول المالية وفي ظل هذه الأوضاع دفعت المصارف البريطانية السلطات النقدية بالتدخل على مستوى الدولي بواسطة محافظ مصرف إنجلترا"Lord Richardson" الذي اقترح في الدورة الشهرية لمحافظي المصارف المركزية إنشاء لجنة تتكلف بمراقبة المصارف التي لها نشاط دولي ،وتسمى بلجنة بازل تحت إشراف مصرف التسويات الدولي المكلف بتشجيع التعاون بين المصارف المركزية للدول الأعضاء فيه فيما يخص التنظيم المصرفي ،ولقد شهدت سنوات الثمانينات من القرن العشرين ميلادا حقيقيا للقواعد الاحترازية ذات الطابع العالمي بالرغم من أنها تخص بالدرجة الأولى المصارف الدولية.[2]

ومما سبق يمكن قول أن ظهور المعايير الاحترازية كانت ردة فعل مفروض على السلطات الرقابية في ظل الأزمات التي عصفت بالمصارف الدولية ، وذلك من خلال إرساء قواعد وقائية على مستوى المصرفي لكل المتغيرات الجديدة التي يمكن أن تشكل خطر على القطاع المصرفي.

[1] حياة النجار ،**الإصلاحات الاقتصادية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر** ،ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول (**المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة ،مخاطر ،تقنيات**) ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جيجل ،6-7 جوان 2005 ،ص :05.

[2] ميمي جدايني ،**دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية** ،ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الوطني حول (**إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة**) ،كلية علوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرابح ،ورقلة 11-12 مارس 2008،ص ص:03-04.

ثانيا : تعريف المعايير الاحترازية :لقد تعددت التعاريف التي تناولت المعايير الاحترازية ،ولعل أبرزها ما يلي:

التعريف الأول : تعرف المعايير الاحترازية بأنها " مجموعة المقاييس التسيرية ،التي يجب احترامها من طرف المصارف التجارية و ذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة و ضمان مستوى معين من السيولة ،وملائتها المالية تجاه المودعين"؛[1]

التعريف الثاني : المعايير الاحترازية هي " مجموعة التنظيمات التي توجه لاستدراك التزايد المستمر في لمخاطر التي يواجهها النشاط المصرفي والمالي بهدف حماية حقوق المودعين و كذا السير الحسن للنظام المصرفي و المالي و أبعد من ذلك تحقيق التوازن الاقتصادي ."[2]

وعليه يمكن إعطاء تعريف مجمل للمعايير الاحترازية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والتنظيمات المصرفية التي يجب على المصارف مراعاتها لضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية تجاه المودعين.

ومما سبق يمكن القول أن التطور المستمر للمعايير الاحترازية يعود إلى سعي السلطات الرقابية إلى الإلمام بمختلف المتغيرات التي تشكل خطر على المصارف من خلال تحديد قواعد ونسب لتسيير الأخطار وتحقيق الأهداف المخططة.

المطلب الثاني : الهيئة المنظمة للمعايير الاحترازية

إن تصاعد المخاطر المصارف وحدوث إختلالات وعجز في القطاع المصرفي ،دفع الخبراء والمهتمين بالمجال المصرفي إلى تعزيز الرقابة على المصارف وذلك من خلال إعداد هيئة دولية تسعى إلى تحقيق الرقابة الفعالة تتجسد في لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية

أولا : نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية.

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث تكونت من مجموعة الدول العشر تحت إشراف مصرف التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وذلك بعد حدوث أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها المصارف اليابانية للمصارف الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها ،وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية؛[3]

---

[1] عبد الرزاق جبار ،**عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين** ،ورقة عمل ضمن فعالية الملتقى الدولي حول(**الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير**) ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة شلف ،3-4 ديسمبر2012،ص:3.

[2] اللوش محمود ،(**تقييم الأخطار المصرفية**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2002 ،ص:22.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،(**العولمة واقتصاديات البنوك**) ،الدار الجامعية ،مصر ،2001 ،ص:80.

وعليه يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية أنشأت نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك لإرساء قواعد ومعايير لتنظيم عمل المصارف والإشراف والرقابة عليها .

ثانيا : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها " لجنة تأسست سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة "؛[1]

وأيضا تعرف على أنها " لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية واستطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية في إيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية في دول العالم المختلفة يقم بالتنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي ،وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي في مجال الرقابة المصرفية".[2]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف مجمل للجنة بازل وذلك باعتبارها لجنة استشارية تقوم على تحديد قواعد ومقررات ،في إطار الرقابة والإشراف على المصارف ،بهدف دعم المركز المالي لها وضمان استقرارها.

وعليه فلجنة بازل للرقابة المصرفية تهدف أساسا إلى العمل على إيجاد قواعد ومعايير للتعامل مع التغيرات المصرفية و العالمية ، فلجنة بازل هي لجنة استرشادية تأسست نتيجة تعاظم الأزمات التي يعانيها النظام المصرفي . حيث أصبحت ذات قيمة فعلية كبيرة لمساهمتها في تعزيز نوعية و فعالية الرقابة المصرفية .

[1] Louis esch ,Rebert Ieffer ,(**Thierry lopez asset et risque management**) ,1erEdition ,de boeck Paris, 2003 ,P18.

[2] زبير عباس ،(**فعالية بنك الجزائر على البنوك التجارية**)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2007/2006،ص:79.

المطلب الثالث : نطاق تطبيق المعايير الاحترازية

يتجسد نطاق تطبيق مقررات لجنة بازل فيما يلي :[1]

- ✓ تسمح لجنة بازل بدرجة محدودة من حرية التصرف للسلطات الرقابية المصرفية الوطنية ، بحيث أن مجال هذه الحرية في التصرف لا يؤثر على المعدلات النهائية المنشودة الواردة ضمن معاييرها كما تضع وثيقة الاتفاق (اتفاقية بازل) الحد الأدنى لمستويات رأس المال للمصارف العالمية و تركت السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة ،المجال لوضع ترتيبات تحدد مستويات أعلى لرؤوس أموال المصارف لديها؛
- ✓ سمحت لجنة بازل بمرونة محدودة لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الأصول؛
- ✓ تبحث مقررات ومعايير اللجنة بشكل رئيسي في قياس رأس المال بالنسبة لمخاطر القروض ولذلك لم تأخذ بشكل واضح في الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على الموقف المالي للمصرف؛
- ✓ تركت لجنة بازل للرقابة المصرفية للسلطات الرقابية المصرفية الوطنية حرية إدخال أو عدمه بعض العناصر في رأس المال الإضافي ،وذلك في ضوء الأعراف المحاسبية السائدة لديها أو التعليمات أو القوانين السارية؛
- ✓ كما تم تقسيم الدول حسب مخاطرها الائتمانية إلى مجموعتين :[2]

المجموعة الأولى : وهي مجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي ،وهي مجموعة الدول التي رأت اللجنة أنه يمكن إذا زادت الإيداعات لدى بنوكها أكثر من سنة فإن وزن المخاطر يقل على الوزن المخصص لباقي الدول وبالتالي ينظر لهذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم وتضم دول هذه المجموعة الدول الكامل العضوية في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة ،بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات ،إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها ومعنى ذلك أن هذا الشرط يسمح بزيادة أو انخفاض عدد هذه الدول؛

المجموعة الدول الأخرى في العالم : وهي تضم باقي دول العالم و ينتظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والمصارف العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى.

وبالتالي يمكن استخلاص أن المعايير الاحترازية تفرض على المصارف العالمية النشاط بتطبيق نسب وقواعد لتسيير الأخطار مع السماح للسلطات الرقابية الوطنية بقدر محدود من الحرية في التصرف شرط أن لا تؤثر على

[1] لعراف فايزة ،(**مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة مسيلة ،2010/2009 ،ص:46-47.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،المرجع السابق ،ص ص :84-85.

المعدلات النهائية للمعايير الاحترازية ،كما تصنف هذه الدول حسب المعايير إلى مجموعتين دول ذات أقل مخاطر ودول ذات أعلى مخاطر حيث تساهم هذه المعايير في زيادة الثقة بالمصارف المطبقة لها .

ومما سبق يمكن استنتاج أن الإجراءات الاحترازية كقواعد ونسب لتسيير المخاطر تساهم في احتواء المخاطر لضمان سلامة النظام المالي و المصرفي ،حيث تعمل السلطات الرقابية على الإحاطة بكل المتغيرات الجديدة التي يمكنها أن تعرقل العمل المصرفي لوضع القواعد الوقائية لها،وقد تبلورت الجهود الدولية في إنشاء لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية كهيئة دولية تهدف بشكل عام وعلى المستوى الدولي إلى تعزيز فعالية النظام المصرفي.

المبحث الثالث : مقررات لجنة بازل(I) ،(II) ،(III)

عملت لجنة بازل الدولية منذ تأسيسها في نهاية 1974 إلى تعزيز التنافسية بين المصارف الناشطة عالميا ،من خلال إيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية في الدول العالم المختلفة والتنسيق فيما بينها لتقليل من مخاطر التي تواجه المصارف ،وبناء على ذلك قامت لجنة بازل بإصدار معايير وقواعد مصرفية لضمان سلامة العمل المصرفي من خلال ما أطلق عليه مقررات لجنة بازل ،وهذا ما سيتطرق له من خلال المطالب الثلاث التالية:

- متطلبات لجنة بازل (I)؛
- متطلبات لجنة بازل (II)؛
- متطلبات لجنة بازل (III).

المطلب الأول : متطلبات لجنة بازل(I)

عملت بازل منذ تأسيسها على تغطية المخاطر التي تواجه المصارف ،حيث أقرت عام 1988 معايير موحدة لكفاية رأس المال وفي هذا الصدد من خلال هذا المطلب إلى متطلبات لجنة بازل (I) من خلال ما يلي:

أولا : مضمون اتفاقية بازل(I)

في يوليو 1988 وافق مجلس المحافظات للمصارف المركزية للدول الصناعية وكذا الإتحاد الأوربي على تقرير لجنة بازل الخاص بلقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال وقد تأثرت اتفاقية بازل في هذا المجال المصرفي بكل من النظام الأمريكي والأوروبي ،وبناء على ذلك فقد أقرت اتفاقية بازل أنه يتعين على كافة المصارف العاملة الا لتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992 وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقيم ملاءة المصارف في مجالات المعاملات الدولية يرتبط بهدف استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار.[1]

1. **مكونات معدل كفاية رأس المال :**

حسب مقررات لجنة بازل فإن معدل كفاية رأس مال يحسب كما يلي:[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،(**الإصلاح المصرفي و مقررات لجنة بازل 3**) ،الطبعة الأولى ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2013 ،ص : 253 .

[2] Joel bessis :(**gestion des risqué st gestion actif-passif des banque**) ,edition dalloz ,paris , 1995 p:59.

وتهدف هذه البنية إلى ضمان تغطية كافية للم خاطر الائتمانية فبموجب هذه الاتفاقية فإن المصارف ملزمة بالاحتفاظ بنسبة رأس المال تقدر بـ 8% من أجل أصولها المرجحة بالمخاطر ،حيث يتم ترجيح الأصول بدلالة المخاطرة بواسطة معاملات الترجيح تتراوح من 10% بالنسبة للحقوق على الحكومة عديمة المخاطر 100% بالنسبة للحقوق على الخواص ذات المخاطرة.

ويتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل إلى مجموعتين هما:[1]

- ✓ رأس المال الأساسي : ويتكون من حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية إضافة إلى الأرباح المحتجزة ،وعند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة ،الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف؛
- ✓ رأس مال المساند (التكميلي) : ويشمل الاحتياطات غير المعلنة ،احتياطات إعادة التقييم ،احتياطات مواجهة ديون المتعثرة ،الإقراض متوسط الأجل من المساهمين والأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

2. نظام الأوزان المرجحة :

حددت أوزان المخاطرة الأصول والالتزامات المصرف في اتفاقية لجنة بازل(I) كما يلي:

- **أوزان المخاطر المرجعية لعناصر خارج الميزانية للمصرف :**

حيث يتم وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية بالنسبة للأصول خارج الميزانية بتحويلها إلى أصول ذات طبيعة الأصول داخل الميزانية[2]

والجدول الموالي يوضح أوزان المخاطر خارج ميزانية المصرف كالآتي:

جدول رقم(02): أوزان المخاطرة المرجعية خارج ميزانية المصرف.

أوزان المخاطر	البنود
100	بنود مثلبة للقروض مثل الضمانات العامة للقروض.
50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل يتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل** ،مجلة(**العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**) ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،2006 ،ص:154.

من الجدول أعلاه نجد أن أوزان المخاطر خارج الميزانية تتدرج من 100% ،50% ،20% وفق البنود التي أقرتها اللجنة.

[1] حياة نجار ،مرجع سابق ،ص ص:97-98 .

[2] ناصر سليمان ،**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ،مجلة (**العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**) ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، 2006 ،ص:154.

- **أوزان المخاطر المرجعية لعناصر داخل الميزانية للمصرف :**

يوضح الجدول الموالي درجة المخاطر الأصول داخل الميزانية العمومية للمصرف بالترتيب على النحو الآتي:

الجدول رقم(03): أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للمصرف.

درجة المخاطرة	الترتيب	الأصول
صفر %	أ-	النقدية.
	ب-	المطلوبات الأخرى من الحكومة المركزية و المصارف المركزية ،مقومة بالعملة الوطنية المعمول بها.
		المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OCDE[1] ومصارفها المركزية.
	ج-	المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية لدول OCDE.
صفر، 10%، 20%أو 50 بحسب تقدير السلطة.	أ-	المطلوبات من المؤسسات القطاع العام المحلية و القروض المضمونة من قبلها(ب استثناء الحكومة المركزية.
	ب-	المطلوبات من المصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها.
%20	أ-	المطلوبات من المصارف التنمية عابرة الأمم (مثل مصرف الدولي، مصرف التنمية الأفريقية، مصارف الاستثمار الأوروبي) و المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية.
	ب-	المطلوبات من المصارف المسجلة في OCDE والقروض المضمونة من قبل هذه المصارف.
	ج-	المطلوبات من المصارف في أقطار خارج دول OCDE والتي بقى من استحقاقاتها أقل من سنة ،والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة خارج OCDE والتي تبقى من أجلها سنة واحدة.
	د-	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في OCDE باستثناء الحكومة المركزية ،والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
%50	أ-	القروض المضمونة بالكامل بروهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك المؤجرة .
%100	أ-	مطلوبات من القطاع الخاص.
	ب-	مطلوبات من المصارف المسجلة خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة.
	ج-	مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج OCDE(ما لم تكون بالعملة المحلية).
	د-	الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات وغيرها.
	هـ-	العقارات والاستثمارات الأخرى.
	و-	الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل المصارف الأخرى(ما لم تكن مطروحة من رأس المال).
	ز-	جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: طارق عبد العال حماد ،(**دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**) ،المكتب العربي ،القاهرة ،2000 ،ص ص: 138-139.

من الجدول السابق نجد أن درجة مخاطرة الأصول داخل الميزانية تتدرج من 0% إلى 20% ،50% ،100% حسب نوعية الأصول غير أن هناك أصول تخضع لتقدير سلطة في تحديد درجة مخاطرتها.

[1] **OCDE**: Organisation for Economic Cooperation and Developmen، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ثانيا : تعديلات بازل(I)

تتمثل التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل(I) من 1995 حتى 1998 فيما يلي:[1]

- ✓ اقترحت اللجنة في عام 1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق و بمقتضى هذه التعديلات تم إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى شريحتين القديمتين وتشتمل هذه الشريحة الثالثة القروض المساندة لأجل على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط؛
- ✓ وافقت لجنة بازل في أفريل 1995 على سماح المصارف بلستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة؛
- ✓ الهدف من استحداث هذا التعديل في إنفاق رأس المال هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار(السوق) التي تتعرض لها المصارف؛

وأخيرا أصدرت لجنة بازل سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأسمال لمواج هة المخاطر السوقية وفق هذا التعديل لتصبح العلاقة المحددة لكفاية رأسمال كما يلي :[2]

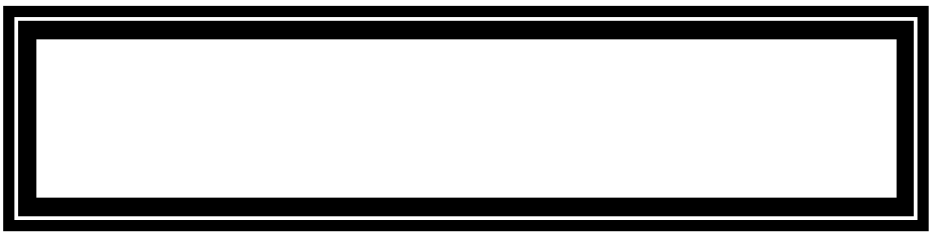

- ✓ في سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية في إطار جديد لقياس كافة رأسمال يحل محل اتفاقية 1988؛ أدخلت فيه معايير جديدة تأخذ في الاعتبار وشكل أكثر دقة وشمولية المخاطر التي تتعرض لها المصارف لتشمل مخاطر الائتمان ،مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في سنة 2001 قدمت مقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد بمعدل كفاية رأس المال كان من والملاحظات تأخر إصداره إلى سنة 2004 وهو الذي عرف بلتفاقية بازل(II) ،وقد حددت اللجنة بداية 2007 كآخر أجل لتطبيق الاتفاقية الجديدة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص ص :270-271.

[2] كارين هورشر ،(**أساسيات إدارة المخاطر المالية**) ،{ترجمة عطاء الله وارد خليل ،محمد عبد الفتاح العشماوي }،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2008 ،ص:243.

ثالثا : تقييم اتفاقية بازل(I)

سيتم تقييم اتفاقية بازل(I) من خلال التعرض إلى أهم اجابيات وسلبيات هذه الأخيرة على النحو التالي:

1. ايجابيات : وهي :[1]

- ✓ الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات المصارف المنافسة؛
- ✓ توفير معيار سهل التطبيق نسبيا ،ويقدم مقياسا سهلا مقارنة والتدقيق لسلامة المصرف فضلا عن أن تطبيقه في أواخر التسعينات قد أوقف الهبوط في معدلات رأسمال المصارف في معظم الدول المجموعة العشرة؛
- ✓ ساهمت هذه الاتفاقية في جعل المصارف أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتهم من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها.

1. سلبيات : وهي:[2]

- ✓ الاتفاقية جاءت لخدمت المصارف الرأسمالية : إذ أن معايير الاتفاقية جاءت تلائم عمل المصارف الكبيرة والتي تتوفر لديها الخبرات والتقنيات التي تمكنها من تطبيقها ،وهي لم تراعي أنشطة المصارف الصغيرة وحديثة النشأة ومن بينها المصارف الإسلامية وهذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة في الجهاز المصرفي؛
- ✓ التركيز في معالجة المخاطر الائتمانية : ركزت الاتفاقية اهتمامها على تقويم ومعالجة المخاطر الائتمانية فقط مع إهمال باقي المخاطر؛
- ✓ التطورات الحديثة : إذ أن معايير الاتفاقية لم تعد تستطيع مواكبة التطورات السريعة والمتزايدة في الجهاز المصرفي وخاصة ظهور مخاطر مالية جديدة على مستوى المصارف بفعل ظهور الابتكارات المالية؛
- ✓ المبالغة في أوزان المخاطر الائتمانية لبعض الأصول حيث نجد أن الاتفاقية تخوفت كثيرا من الاستثمارات الأصول الثابتة وأعطتها وزنا كبيرا100%.

ومما سبق نستنتج أن لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تأسيسها سنة 1988 أقرت معيار موحد لكفاية رأس المال لتقييم ملاءة المصارف مع الاعتماد على نظام الأوزان المرجحة لقياس درجة مخاطرة أصول المصرف ،غير أن هذا المعيار أجريت عليه بعض التعديلات لتغطية مخاطر السوق ليصبح المعيار أكثر شمولية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف.

---

[1] منار حنينة ،مرجع سابق ،ص:43.

[2] عمار عريس ،مجذوب بحوصي ،**تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي** ،مجلة (**البشائر الاقتصادية**) ،غير منشورة ،العدد1 ،الأردن ،مارس 2017 ،ص:101.

المطلب الثاني : متطلبات بازل(II)

إن عجز معايير بازل(I) عن التصدي للمخاطر التي تواجه المصارف أدى إلى صدور بازل(II) في أفريل 2003 والتي قامت على ثلاث ركائز رئيسية وهي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ،المراجعة الإشرافية والاستخدام الفعال لانضباط السوق ،وسيتم تفصيل في مقررات بازل(II) من خلال ما يلي:[1]

أولا : مضمون اتفاقية بازل(II)

اقترحت لجنة بازل سنة 1999 إطار جديد لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف وفصلت أكثر في هذا الإطار بتار يخ 16 جانفي 2001 مع انتظار وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة كصندوق النقد الدولي(FMI) إلى غاية نهاية شهر ماي 2001 كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية عام 2001 إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004 وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ من هذا التاريخ إلى غاية نهاية 2006 أو بداية عام 2008 كحد أقصى.

ثانيا : الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل(II)

1. **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :** ويتحدد كما يلي:[2]

قد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال بمال الرقابي أي حجم رأس المال الذي يجب على المصارف تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموجودة والمرجحة بالمخاطر إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف بحيث يقدم المقترح الجديد طرق تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، مخاطر ائتمانية ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق وفق المعادلة التالية:[3]

حيث أن: مخاطر الائتمان = المخاطر التي تتوافق مع الأموال المرجحة

مخاطر السوقية = تتمثل في رأسمال لتغطية هذا النوع من المخاطر مضروب في12,5

[1] سليمان ناصر ،**اتفاقيات بازل وتطبيقها في البنوك الإسلامية** ،ورقة بحثية مقدمة إل الملتقى الوطني حول (**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**) ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،قسنطينة ،أيام 6/5 ماي 2009،ص:07.

[2] بعلي حسن مبارك ،(**إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**) ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير،غير منشورة ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ، 2012/2011،ص:17.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص:279.

مخاطر التشغيلية تتمثل في رأسمال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر مضروب في12,5

2. **المراجعة الرقابية : (الرقابة الاحترازية والإشرافية)** : وتبنى على أربعة مبادئ أساسية:[1]

- ✓ يتعين أن يكون لدى المصارف عملية للتقييم الشامل لدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطر وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها؛
- ✓ يتعين على المراقبين القيام بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للمصارف لدى كفاية رأس المال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية ؛
- ✓ يتعين على المراقبين أن يتوقعوا من المصارف أن تعمل على تحقيق مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس مال القانوني،وأن تكون لديهم القدرة على مطالبة المصارف بحيازة رأس المال يزيد على الحد الأدنى؛
- ✓ يتعين على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر المصرف.

3. **انضباط السوق** : وذلك من خلال تطوير مجموعة من المتطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجه المصارف[2]

والشكل الموالي يحد المخاطر الائتمانية ،والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق

الشكل رقم (04): أنواع المخاطر المصرفية حسب اتفاقية بازل(II).

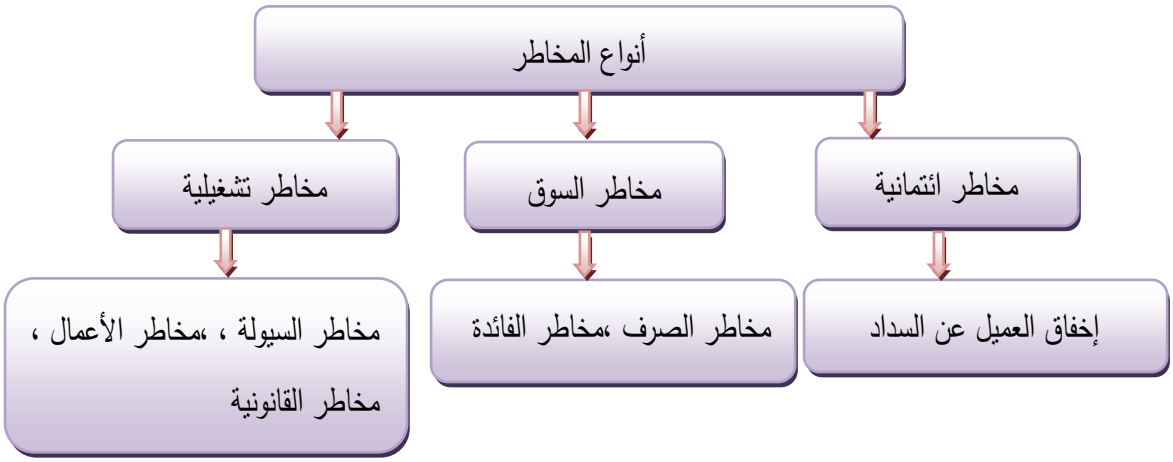

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتماد على:

-عبد الحميد عبد الحميد ،(**الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل (III)**) ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2013 ،ص:293.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص:292.

[2] نفس المرجع السابق ،ص:292.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا المخاطر الإضافية التي تم إضافتها طبقا للمعايير المقترحة إلى جانب المخاطر الائتمانية ،مخاطر السوق ومخاطر التشغيلية.

ومما سبق يمكن استنتاج أن بازل(II) جاءت نتيجة انتقادات الموجهة لبازل(I) التي عجزت عن تغطية كل المخاطر المصرفية ، حيث قامت بازل(II) بإضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية.

المطلب الثالث : متطلبات لجنة بازل(III)

إن عدم تمكن اتفاقية بازل(II) من تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية2008 أدى إلى إجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية من أجل تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال ما عرف ببازل (III) عقب اجتماع محافظي المصارف المركزية في 12 ديسمبر 2010.

أولا : القواعد التنظيمية لإصلاحات بازل(III)

ترتكز اتفاقية بازل(III) على الإصلاحات التي أدخلت على اتفاقية بازل(II) كما يلي :[1]

- ✓ التزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأسمال الممتاز " رأ سمال الأساسي " يتكون من رأسمال المدفوع والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل 4,5% من أصولها المرجحة بزيادة عن نسبة 2% وفق بازل(II) ؛
- ✓ تكوين احتياطي جديد " هامش الحفاظ على رأس المال " منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2,5% من الأصول فعلى المصارف زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى7% ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع الأرباح على المساهمين أو منح مكافئات مالية في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛
- ✓ احتفاظ المصارف بنوع من احتياطي لمواجهة الأثّار السلبية المتوقعة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة ما بين 0% و 2,5% من رأسمال الأساسي من 4% إلى 6% و عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل الكفاية ؛
- ✓ زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 إلى% 10,5% والتركيز على جودة رأس المال بتوفير أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال المصرف .

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب بازل(III) كما يلي :[2]

[1] عمار عريس ،مجذوب بوحصي ،مرجع سابق ،ص:106.

[2] نفس المرجع السابق ،ص:107.

ثانيا: مراحل تنفيذ مقررات بازل (III) : لقد منحت لجنة بازل المصارف حتى 2019 لتطبيق المعايير المقترحة في بازل(III) وأن يبدأ تطبيقه تدريجيا مع بداية 2013 كما التزم برفع أموال الاحتياط إلى نسبة 4,5 % بحلول 2015 ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2,5% لتصبح 7% بحلول 2019.[1]وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (04) : مراحل التحول للنظام الجديد اتفاقية بازل(III).

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5
رأس المال التحوط				%0,625	%1,25	%1,88	%2,5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال التحوط	%3,5	%4	%4,5	%5,125	%5,75	%6,375	%7
الحد الأدنى لرأس المال الفئة الأولى	%4,5	%5,5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس المال التحوط	%8	%8	%8	%8,625	%9,25	%9,875	%10,5

المصدر : من إعداد الطالبتين بإعتماد على:

-عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ص : 333 .

من الجدول أعلاه نجد أن تطبيق المعايير المقترحة يبدأ تدريجيا سنة 2013 مع التزام برفع أموال الاحتياط لتصبح بحلول سنة 2019 تساوي 7% ورفع رأس المال من 5% إلى 10,5% وتخصيص أموال تحويطية تتراوح بين 0% و 2,5% مما سبق يمكن استنتاج أن اتفاقية بازل (III) قامت على تعديلات اتفاقية بازل(II) بسبب عجزها عن تحقيق الاستقرار المصرفي ،من خلال تبني معايير تهدف إلى تعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر للقطاع المصرفي .

وعليه فإن مقررات لجنة بازل للقرارات المصرفية (I) ،(II) و(III) كانت تهدف لتقوية النظام المصرفي من خلال جملة من المعايير والقواعد لمواجهة المخاطر التي يعانيها هذا القطاع والمرتب طة برأس المال جودته وكذا المخصصات التحوطية بالإضافة لمقاومة التقلبات الدورية

[1] عمار عريس، مجذوب بحوصي، مرجع سابق،ص:108.

خلاصة

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ الرقابة المصرفية هي عملية إدارية مستمرة؛
- ✓ تتنوع الرقابة المصرفية حسب معيارين من ناحية القائم بها أو من ناحية طريقة القيام بها؛
- ✓ أبرز أدوات التي تعتمدها الرقابة المصرفية هي الإشراف الإداري ،التقارير الإدارية ،المراجعة الداخلية ،الرقابة الميدانية ،البيانات الإحصائية والتوازنات التقديرية؛
- ✓ أنشأت لجنة بازل كهيئة دولية للرقابة المصرفية ،لإرساء قواعد ومعايير لتنظيم عمل المصارف والإشراف والرقابة عليها؛
- ✓ تفرض المعايير الاحترازية على المصارف قواعد وتنظيمات مصرفية لضمان مستوى من السيولة والملاءة المالية؛
- ✓ تعمل المعايير الاحترازية على حماية حقوق المودعين ،مع الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكذا كفاءة عمل الجهاز المصرفي؛
- ✓ في خطوة لتصدي للمخاطر المصرفية أقرت اتفاقية بازل(I) أنه يتعين على كافة المصارف الالتزام بنسبة من رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية إلى8% كحد أدنى؛
- ✓ صدرت بازل(II) بعد عجز بازل(I) عن مواكبة المخاطر التي تواجه المصارف حيث اعتمدت هذه الأخيرة على ثلاث نقاط أساسية:متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ،المراجعة الإشرافية والاستخدام الفعال لانضباط السوق؛
- ✓ صنفت اتفاقية بازل(II) المخاطر المصرفية إلى ثلاث مجموعات أساسية : مخاطر الائتمانية ،مخاطر السوق ومخاطر التشغيل؛
- ✓ إن حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أدى إلى إجراء تعديلات على اتفاقية بازل(II) ،وبالتالي صدور اتفاقية بازل(III) لتعزيز صلابة الأنظمة المصرفية؛
- ✓ عملت اتفاقية بازل(III) على زيادة كفاية رأس المال من 8% إلى 10,5% وأيضا تخصيص أموال تحويطية إضافية لمقاومة الآثار السلبية لتقلبات الدورية للاقتصاد؛
- ✓ وأخيرا تهدف المعايير الاحترازية لمواكبة المخاطر التي يعانيها النظام المصرفي.

الفصل الثالث

تمهيد

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات الاحترازية والمخاطر المصرفية بمصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة ،من خلال تقديم المصرف محل الدراسة،وذلك بإبراز نشأته ،تعريفه ،مهامه ،هيكله التنظيمي ،بالإضافة إلى تحديد الإطار التنظيمي للمعايير الاحترازية المطبقة ،وذلك بالرجوع للقوانين المطبقة في الجزائر والتي بالضرورة يخضع لها المصرف محل الدراسة ،لمعرفة واقع تطبيق هذه المعايير والهيئات المعنية بوضعها؛

أما عن الجانب التطبيقي،تم إعداد دراسة ميدانية بمصرف خليج الجزائر وكالة تبسة ،بالاعتماد على جملة من الأسئلة لخدمة الموضوع ،وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- تقديم مصرف الخليج الجزائرAGB؛
- الإطار التنظيمي للمعايير الاحترازية لمصرف الخليج الجزائرAGB؛
- الدراسة الميدانية لمصرف الخليج الجزائرAGB.

المبحث الأول: تقديم مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة–

بما أن موضوع الدراسة يقوم على مصرف خليج الجزائر،الذي يعد من المصارف الخاصة القليلة الناشطة في الجزائر،والتي أثبتت وجودها في النشاط المصرفي لذلك سيتم تقديم مصرف خليج الجزائر من خلال هذا المبحث وفق ثلاث مطالب على التوالي :

- الإطار المفاهيمي حول مصرف الخليج الجزائر ؛
- أساسيات الأمن والحماية في مصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة؛
- المخاطر والتحديات التي يواجهها مصرف الخليج الجزائر.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي حول مصرف الخليج الجزائر

إن التعرض للإطار المفاهيمي لمصرف الخليج الجزائر ،يقتضي بشكل مبدئي التطرق إلى ظهور مصرف الخليج الجزائر ومحاولة تقديم تعرف له ،من خلاله يبرز الهيكل التنظيمي للمصرف وهو ما يتم التطرق له فيما يلي :

أولا : نشأة وتعريف مصرف الخليج الجزائري AGB[1]

أنشأ في بداية مارس 2004 ،برأسمال قدره 10 مليارات ،مهمته الأساسية هي المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر ،ويقوم بتقديم خدمات تقليدية بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية ،بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ،ويمتلك المصرف شبكة من 63 وكالة تنفيذية .

هذا ويمكن تقديم تعريف لمصرف الخليج الجزائر،بأنه "عبارة عن مصرف أجنبي تجاري يخضع للقانون الجزائري ،والذي يعتبر عضوا في شركة مشاريع الكويت القابضة KIPCO[2] والتي تعد من أبرز مجموعات الأعمال في الشرق الأوسط ."[3]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف مجمل ،لمصرف الخليج الجزائر على اعتبار أنه مصرف أجنبي يقدم خدمات مصرفية واسعة ،تتماشى مع أحكام الشريعة والقانون الجزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمصرف خليج الجزائرAGB : يتضح الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج الجزائر من الشكل أدناه:

[1]**AGB**: Gulf Bank Algeria.

[2] KIPCO Kwait Projects Company : هو مجموعة كويتية خاصة تعتبر من الكبر المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وشمال أفريقيا ،أنشأت سنة 1975.

[3]Algerian Golf Bank,"Qui somme nous",sur he site offciel, www.agb.dz,consulté,le 04/03 /2018,sur 10:30.

الشكل رقم (07) : الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج الجزائر(AGB).

المصدر : من اعداد الطالبتان : بالاعتماد على الملحق رقم(01).

من خلال الشكل السابق،يتضح أن لمصرف الخليج الجزائر يضم مديرية عامة مركزية تتفرع منها ثلاث مديريات عامة رئيسية وخمسة مديريات جهوية عبر الوطن .

ثالثا: مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة –

1. تعريف مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة–

أنشأة وكالة –تبسة– لمصرف الخليج الجزائر سنة 2009 ،وتم افتتاح الوكالة رسميا بتاريخ 02-01-2013 ،مقرها الاجتماعي يقع في حي 11 ديسمبر 1961 إقامة رقم 90/188 الكنيسة تبسة،وعن الطاقم البشري فان الوكالة توظف 15 شخصا مستخدمين ذوو كفاءة عالية،وتعتبر الوكالة الممثلة لمصرف الخليج الجزائر على مستوى ولاية تبسة[1].

ومن التعريف السابق يتضح أن مصرف خليج الجزائر –وكالة تبسة–،تمثل مصرف الخليج الجزائر على مستوى ولاية تبسة ،

2. الهيكل التنظيمي لوكالة مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة–

أما عن الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– فإنه يتمثل فيما يلي:

الشكل رقم(08): الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة–.

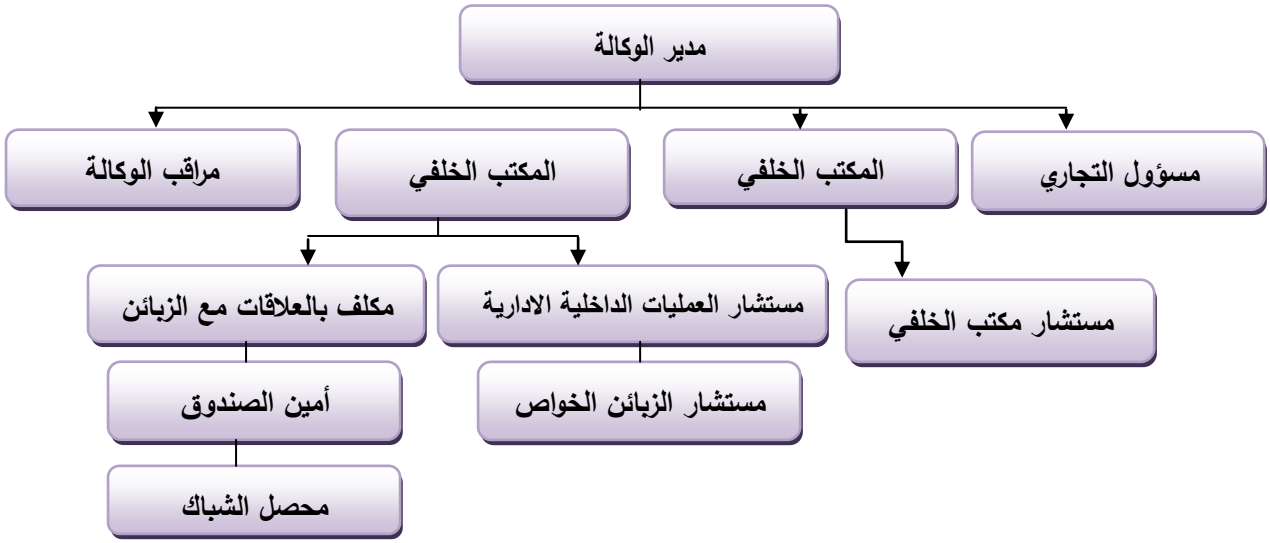

المصدر: وكالة مصرف الخليج الجزائر الإدارة العامة.

ومن خلال الهيكل التنظيمي للوكالة يمكن تحديد وظائف ومسيري الوكالة بدقة على النحو الأتي بيانه [2]:

[1] بناءا علي المعلومات،مقدمة من طرف المسؤول التجاري بالوكالة ،نبيل بوذراع،2018/02/12،.14:45.

[2] بناء على معلومات مقدمة من طرف المسؤول التجاري بالوكالة ،بالمرجع السابق.

- مدير الوكالة : منصب المدير هو أهم منصب في الوكالة،فهو يتولى القيادة وتسيير الوكالة بالإضافة إلى الإشراف على المصالح الموجودة فيها،فهو الوحيد المخول باتخاذ القرارات في حدود صلاحياته .
- مراقب الوكالة : مهمته تتجلى في جمع الوثائق الخاصة بالعمليات التي تم إنجازها في الوكالة في اليوم السابق،مراقبة جميع العمليات لجميع الموظفين وكذا مراقبة إرسال تقارير يومية إلى مديرية المراقبة الدائمة.
- المسؤول التجاري : من أهم ما يقوم به المسؤول التجاري ما يلي :
  - ✓ مسؤول على عمليات التجارة الخارجية (القرض المستندي– الاعتماد المستندي)؛
  - ✓ يقوم بتأكيد فتح الحسابات و بعض العمليات المنجزة.
- مستشار الزبائن : تتمثل مهام مستشار الزبائن في :
  - ✓ مسؤول على فتح الحسابات بأنواعها؛
  - ✓ تقديم استشارات للزبائن.
- أمين الصندوق : يقوم أمين الصندوق بـ :
  - ✓ تحصيل الأموال من الزبائن؛
  - ✓ إعداد أكياس الأموال لإرسالها إلى مصرف الجزائر.
- محصل الشباك : يقوم محصل الشباك بـ :
  - ✓ تحصيل أموال الزبائن حتى 200.000.00 دج ؛
  - ✓ إجراءات عمليات الدفع و السحب للزبائن.

3. أهداف مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة –
4. ينفرد مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – بجملة من الاهداف يسعى إلى تحقيقها تبرز فيما يلي[1]:

- ✓ تحقيق المكانة الأولى على مستوى الوطني؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ،وذالك بتحقيق أكبر حصة سوقية؛
- ✓ التخصص في منح بطاقات السحب الفوري للعملة الصعبة؛
- ✓ جلب أكبر عدد ممكن من العملاء ،و تقديم أجود وأرقى الخدمات لهم.

[1]www.agb.dz ,consulté ,le 08/03/2018 a,14:00.

المطلب الثاني : أساسيات الأمن والحماية في مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة–

يعتمد مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– لحماية تعاملاته المصرفية ،على الأسس التالية:[1]

أولا : خصوصية المعلومات

كي تتم المحافظة على الرسائل الإلكترونية ،يجب أن يتمكن من الإطلاع عليها إلا الأطراف المعينة المسموح لها بذالك ،والحفاظ على الخصوصية لابد من التحكم بعملية الولوج،وأكثر الطرق تحكم انتشارا هي استخدام كلمة المرور،وهنا تجدر الإشارة إلى أن على المستخدم الحفاظ على سرية كلمة المرور،لأنها تشكل خط الدفاع الأول في وجه الولوج الغير مرخص.

ثانيا : سلامة المعلومات

لابد من عمليتا نقل المعلومات وتخزينها،وذلك لمنع أي تغيير للمحتوى بشكل معتمد،وتكمن أهمية ذلك في الحفاظ على محتوى مقيد وموثوق ،وفي الغالب تكون الأخطاء البشرية ،وعمليات العبث المقصود هي السبب في تلف أو تشويه البيانات ،وينتج عن ذلك أن تصبح البيانات عديمة الجدوى وغير آمنة للاستخدام ،ولتجنب تشويه البيانات يمكن استخدام تقنيات مثل :التشفير أو البصمة الإلكترونية للرسالة ،ومن المهم أيضا الاحتفاظ بنسخ احتياطية المفقودة في حال تعرضها للخطر.

ثالثا :التحقق من هوية الأطراف الأخرى

يجب التأكد من هوية الأطراف المعنية بعملية تبادل المعلومات ،إذ يجب على كل الأطراف معرفة هوية الآخر لتجنب أي شكل من أشكال الخداع ،وهناك بعض الحلول والإجراءات لتحقق من هوية الأطراف المتصلة.

ومما سبق يمكن القول ،أن خصوصية النشاط المصرفي تفرض على المصارف بصفة عامة ،ومصرف الخليج الجزائر بصفة الخاصة ،اعتماد إجراءات من شأنها حماية معاملاتها.

[1] بناء على معلومات مقدمة من طرف المسؤول التجاري بالوكالة،المرجع السابق.

المطلب الثالث : المخاطر والتحديات التي يواجهها

يخضع مصرف الخليج الجزائر إلى العديد من المخاطر و التحديات يمكن إدراجها فيمه يأتي:

أولا :مخاطر مصرف الخليج الجزائر:

تصنف المخاطر إلى مخاطر التشغيل ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية بالإضافة إلى مخاطر أخرى[1]:

1. **مخاطر التشغيل** : تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي:
   - ✓ عدم التأمين الكافي للنظم : تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لنظم حسابات المصرف،بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك خارج المصرف أو من العاملين به ،بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق ؛
   - ✓ إساءة الاستخدام من قبل العملاء ،ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو القيام بعمليات غسيل الأموال ،باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.
2. **مخاطر القانونية** : تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال،أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق و الالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية،ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.
3. **مخاطر السمعة** : تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه المصرف،الأمر الذي يمتد إلى التأثير على المصارف الأخرى ،نتيجة عدم مقدرة المصرف على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها .
4. **مخاطر أخرى** : يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية ،ومن ذلك مخاطر السيولة،سعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها ،فعلى سبيل المثال امتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.

[1] بناءا على معلومات مقدمة من طرف المسؤول التجاري بالوكالة ،المرجع السابق.

ثانيا : تحديات مصرف الخليج الجزائر

يواجه مصرف الخليج الجزائر عديد من التحديات أهمها:[1]

- ✓ يسعى المصرف لاكتساح السوق المصرفية ،نظرا لما له من إمكانيات مادية وقدرات تقنية عالية ،عن طريف فتح وكالة في كل ولاية ،وإنجاز 65 وكالة منها 10 في انتظار الاعتماد؛
- ✓ أخذ حصة الأكبر من الإيداع النقدية الوطنية وإعادة استغلالها عنبر منحها كقروض؛
- ✓ كسب ثقة العميل عبر الخصائص المعاملات التي تتميز بها؛
- ✓ التجديد المستمر للمنتجات والخدمات الممنوحة للعميل؛
- ✓ تهيئة الجو العام للعملاء من خلال رقي المكان والخدمات والاستقبال.

ومما سبق يمكن استخلاص أن المصرف محل الدراسة،يواجه العديد من المخاطر والتحديات أثناء،ممارسته لنشاطاته ،سواء كانت المخاطر التشغيلية،القانونية،السمعة بإضافة إلى مخاطر أخر.ى،تزيد من تحديات التي تواجهه .

المبحث الثاني : الإطار التنظيمي للمعايير الاحترازية لمصرف الخليج الجزائر

إن مظاهر الاهتمام السلطات النقدية الجزائرية ،بالتنظيم الاحترازي لتسيير المخاطر المصرفية تتجسد من خلال نظامين هما :

- ✓ التنظيم رقم 09/01 بتاريخ 04 جويلية 1990 الذي يحدد الحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية؛
- ✓ التنظيم رقم 91/01 بتاريخ 14 أوت 1991 المتعلق بقواعد الاحترازية المعدل والمتمم بنظام 04/95 المؤرخ في 20 أفريل ؛

ووفقا لما سبق سيتم التطرق للإطار التنظيمي للمعايير الاحترازية من خلال المطالب الثلاثة التالية :

- الهيئات المعنية بوضع ومتابعة المعايير الاحترازية؛
- الأساس القانوني للمعايير الاحترازية؛
- واقع تطبيق المعايير الاحترازية.

[1] بناء على معلومات مقدمة من طرف المسؤول التجاري بالوكالة ،المرجع السابق.

المطلب الأول : الهيئات المعنية بوضع ومتابعة المعايير الاحترازية

يحرص التنظيم الجزائري على حماية النظام المصرفي ،المودعين ،وأصحاب المصالح من أي هزات محتملة ،معتمدا في ذلك على آليات وهيئات لمتابعة ووضع القواعد الاحترازية ،ومن بين هذه الهيئات نذكر ما يلي :

أولا : مجلس النقد والقرض : يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 ،وبالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والصلاحيات الواسعة التي منحت له ،ويؤدي دورين أو وظيفتين ،وظيفة مجلس إدارة مصرف الجزائر ، وظيفة السلطة النقدية في البلاد[1]

1. **هيكل مجلس النقد والقرض** : يتكون مجلس النقد والقرض ما يلي :[2]
   - ✓ محافظ مصرف الجزائر رئيسا؛
   - ✓ نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء؛
   - ✓ ثلاثة موظفين سامين؛
   - ✓ شخصين يتم تعينهما بمرسوم رئاسي ،نظرا لخبراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.
2. **دور مجلس النقد والقرض** : يقوم مجلس النقد والقرض بمجموعة من المهام من أهمها :[3]
   - ✓ يحدد قواعد الاحترازية في تسيير المصارف ؛
   - ✓ باعتباره مجلس إدارة مصرف الجزائر ،يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم المصرف المركزي ،كما يقوم بتحديد ميزانية المصرف؛
   - ✓ يسير السياسة النقدية ويقوم بوضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للمصارف والمؤسسات المالية؛
   - ✓ باعتباره السلطة النقدية ،يقوم بتنظيم إصدار النقود.

ومما سبق يتضح المكانة الكبيرة لمجلس النقد والقرض، بحكم ما أوكل إليه مهام وصلاحيات واسعة.

---

[1] بورمة هشام ،(**النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولم المالية**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 أوت 1995 ،سكيكدة ،2009/2008 ،ص:201.

[2] المادة 32 من **قانون: رقم 90-10 المتضمن قانون النقد والقرض** ،المؤرخ في 14 أفريل 1990 (**الجريدة الرسمية العدد:16 ،المؤرخ في 18 أفريل 1990**).

[3] المادة 32 من **قانون النقد والقرض** ،المرجع السابق.

ثانيا : اللجنة المصرفية : نص قانون النقد والقرض في مادته رقم 143 على أنه " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة ،التي تخضع لها المصارف و المؤسسات المالية و بمعاقبة المخالفات المثبتة "؛

ومن نص المادة السابقة يمكن استخلاص، أن اللجنة المصرفية هي هيئة معينة بغرض مراقبة مدى احترام وتطبيق المصارف للقوانين والأنظمة التي تخضع لها،بالإضافة إلى معاقبتهم عند وقوع المخالفات.

1. **مهام اللجنة المصرفية** : تتمثل أبرز مهام اللجنة المصرفية من خلال فيما يلي :[1]

- ✓ مراقبة مدى احترام المصارف والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛
- ✓ المعاقبة على الإختلالات التي تتم معاينتها؛
- ✓ تفحص اللجنة شروط استغلال المصارف للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛
- ✓ تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة؛

2. **تركيبة اللجنة المصرفية** : تتشكل اللجنة المصرفية مما يلي :[2]

- ✓ المحافظ رئيسا؛
- ✓ ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛
- ✓ قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختاران من الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

وعليه يتبين أن اللجنة المصرفية هي هيئة رقابية تسهل على متابعة النظام المصرفي، وإثبات المخالفات والمعاقبة عليها

ومما سبق يمكن القول أن الهيئات المعينة بمتابعة ووضع المعايير الاحترازية ،كمجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية ،من خلال مراقبة هذا النظام ومعاقبة المخالفات المثبتة.

المطلب الثاني : الأساس القانوني للمعايير الاحترازية

عملت السلطات النقدية الجزائرية على فرض نسب من شأنها الحفاظ على أموال المصارف والتقليل من المخاطر التي تواجهها ،وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي :

[1] المادة 105 من **الأمر رقم 03-11**،المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض ،(**الجريدة الرسمية العدد:52 ،المؤرخ في 27 أوت 2003**).

[2] بورامة هشام ،مرجع سابق ،ص : 202.

أولا : نسبة الملاءة المالية :

عرفت التعليمية الصادرة عن مصرف الجزائر [1] رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلق بتحديد القواعد الاحترازية ،لتسيير المصارف والمؤسسات المالية ،المعدل والمتمم بواسطة التعليمية رقم09-07 الصادرة في 25 أكتوبر 2007 الملاءة لمصرف أو مؤسسات مالية على أنه العلاقة بين رأسمال الصافي للمصرف أو المؤسسة المالية ومجموع مخاطر القروض التي يواجهها أثناء القيام بعملياتهم والتي يجب أن تكون تساوي على الأقل8 % على النحو التالي :[2]

ثانيا : نسبة تقييم المخاطر :

لقد حددت المادة 03 من التعليمة الصادرة عن مصرف الجزائر [3]، رقم 74-94 نوعين من النسب تقسيم المخاطر،الأولى تتعلق بعميل واحد والثانية تتعلق بمجموعة من العملاء ،وذلك من أجل تجنب أي تركيز للمخاطر،وتهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف العلاقة بين الأموال الذاتية للمصرف والتزاماته على النحو التالي:[4]

وطبقا للمادة 02 من التعليمة الصادرة من مصرف الجزائر [5]،رقم 74-94 فإن المبلغ الإجمالي للمخاطر الناجمة عن مجموعة المستفيد ،أين تتجاوز مخاطر كل من15% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف يجب أن تتجاوز 10 مرات

[1] المادة 03 من (**التعليمة ،رقم 74-94**)المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 الصادرة عن مصرف الجزائر .

[2] آسيا قاسمي وحمزة فيلالي ،مرجع سابق ،ص:10.

[3] المرجع السابق.

[4] بورمة هشام ،مرجع سابق ،ص:203.

[5] المادة 02 من (**التعليمة رقم 74-94** ،)المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 الصادرة عن مصرف الجزائر .

الأموال الخاصة الصافية على النحو التالي:[1]

ثالثا : نسبة معامل الأموال الخاصة :

وحسب التعليمة الصادرة عن مصرف الجزائر [2]،رقم 04-04 الصادرة في 19 جويلية 2004 ،يجب أن يحسب هذا المعامل في 31 ديسمبر من كل سنة ويجب أن يساوي على الأقل 60% ويحسب بالطريقة التالية:[3]

المطلب الثالث : واقع تطبيق المعايير الاحترازية

إن للمصارف الجزائرية عموما ومصرف الخليج الجزائر بالخصوص ،كان لها سابقا تجربة في التعامل مع بعض متطلبات لجنة بازل ،في إطار الاتفاقية الأولى الخاصة بكفاية رأس المال وهو ما مكنها من مواصلة العمل مع اتفاقية بازل(II) ،كما أن المصرف المركزي له عضوية في مصرف التسويات الدولية التي تمت سنة 2003 والذي يعمل تحت سلطة لجنة بازل الأمر الذي يمكن مصرف الجزائر من الاستفادة من هذا الأخير ،بالإضافة إلى وجود هيئات لتأمين الودائع أنشئت حديثا تساهم في نشر الأمان مما يساعد على تحقيق الاستقرار المطلوب ويعزز ثقة في الجهاز المصرفي،

والتدعيم لرأسمال المصارف عن طريق النظام 01-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس المال المصارف[4]؛

ليتم تعديله في 23 ديسمبر 2008 بنظام رقم 04-08 ،حيث حدد هذا النظام الحد الأدنى بـ 10 مليار دينار جزائري ،وخاصة ما يميز الشريحة الثالثة التي أضفتها بازل الثانية ،وهو الأمان بالسوق من خلال درجة تعزيز الشفافية

[1] جدايني ميمي ،مرجع سابق ،ص:11.

[2] المادة 09، (**التعليمة رقم 04 -04**) ،المؤرخ في 19 جويلية 2004 الصادرة عن مصرف الجزائر .

[3] بورمة هشام ،مرجع سابق ،ص:204.

[4] صالح مفتاح ،**الاتجاهات التنظيمية والرقابة الحديثة في البنوك مع الإشارة لحالة الجزائر** ،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول (**إصلاح النظام المصرفي الجزائري**) ،جامعة ورقلة ،أيام 11و12 مارس 2008،ص:09.

وعملية الإفصاح ،ولتحقق ذلك يجب توفر نظام معلومات دقيقة وسرعة يمكن المصارف الجزائرية من فهم أفضل المخاطر وتسييرها ومتابعتها ،وفي هذا الإطار سمح النظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية الصادرة في 14 نوفمبر 2002 ،من تحديد الأنظمة الداخلية المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر ،والأنظمة الخاصة بمراقبتها[1]

وعليه يمكن استخلاص واقع تطبيق المعايير الاحترازية في المصارف الجزائرية ،من خلال التنظيم الجزائري الذي أقر مجموعة من القواعد والمعايير استجابة للمعايير المطروحة.

ومما سبق يمكن استنتاج أن المراقبة المستمرة من قبل الهيئات الإشرافية لمدى التزام المصارف بالقواعد والمعايير التنظيمية للنظام المصرفي ،وكذا المعاقبة عند إثبات المخالفات ،يسمح برفع مستوى الأداء المصارف وتحقيق التميز المطلوب الناتج بالأساس على ثقة المتعاملين سواء المحلين أو الأجانب ،وحتى بتحقيق ذلك يجب توفير نظام معلومات دقيق وسريع لمتابعة وتسيير المخاطر.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية

إن الدراسة الميدانية لواقع مساهمة المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية ،بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – يتطلب الاعتماد على الاستبيان ،كأداة استقصاء مدعمة للدراسة الميدانية ،وعليه سيتم التطرق إلى الدراسة الميدانية في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاث التالية:

- تقديم الاستبيان؛
- تحليل بيانات الاستبيان؛
- نتائج الدراسة.

المطلب الأول : تقديم الاستبيان

سيتم من خلال هذا المطلب تقديم أداة الدراسة (الاستبيان) ،وذلك بالتطرق إلى ما يلي:

أولا : تعريف الاستبيان : هي أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب .ويكون مستجيب سيد الموقف ،بينما كان الباحث في المقابلة وسيد الموقف؛[2] وعليه تم إعداد استمارة استبيان تشمل مجموعة من الأسئلة المصممة لخدمة موضوع الدراسة ،بحيث يتكون

[1] المرجع السابق.

[2] عبود عبد الله العسكري ،(**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**) ،الطبعة الثانية ،دار النمير ،دمشق ،سوريا ،2004 ،ص: 172.

هذا الاستبيان من قسمين ،حيث يحتوي القسم الأول على البيانات الشخصية الخاصة بأفراد العينة: الجنس ،العمر ،المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي؛

أما القسم الثاني فتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي عرضت من خلال ثلاث محاور على التوالي:

- ✓ آليات مواجهة المخاطر المصرفية بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة–؛
- ✓ أثر معايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل على العمل المصرفي؛
- ✓ إجراءات تعزيز النظم الاحترازية بمصرف الخليج الجزائر وكالة–تبسة–.

وذلك بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي إذ تم إعداد خمس درجات تنحصر بين موافق ،موافق بشدة ،محايد ،غير موافق وغير موافق بشدة ،وذلك لتحديد درجة الموافقة والاختلاف في آراء المستجوبين كما تم استعانة الطالبتان ببرنامج SPSS* لمعالجة البيانات المتحصل عيها من الاستبيانات الموزعة والمسترجعة.

ثانيا : منهجية الدراسة

تمت هذه الدراسة بالاعتماد على ما يلي:

1. **مجتمع وعينة الدراسة :** يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– ،حيث يبلغ عددهم خمسة عشر(15) موظفا ،إذ تم اعتماد على مسح الشامل لصغر حجم المجتمع المدروس ،بتوزيع خمسة عشر استمارة استبيان وتم استرجاعها كلها واعتمادها في دراسة مدى مساهمة المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية.
2. **حدود الدراسة :**

- **المجال الزمني:**استغرقت الدراسة ثلاثين يوما من 2018/02/05 إلى غاية 2018/03/06 وذلك بحكم تواجد كل أفراد مجتمع الدراسة في مكان واحد؛
- **المجال المكاني** :اقتصرت هذه الدراسة على وكالة– تبسة– لمصرف خليج الجزائر AGB.

3. **متغيرات الدراسة** : وتتمثل في :

- **المتغير المستقل** : يتمثل المتغير المستقل في المعايير الاحترازية والمتمثلة أساسا في القواعد والنسب المطروحة من قبل لجنة بازل؛

*SPSS: Social Statistical Package For Sciences.

- **المتغير التابع :** يتمثل في المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف بمختلف أنواعها.

4. **إجراءات تطبيق الدراسة :** قام الطالبتان بإجراء الدراسة بإتباع الخطوات التالية:
   - ✓ أخذ اتفاقية التربص من الجامعة و تقديمها لمصرف الخليج الجزائر وكالة– تبسة–؛
   - ✓ إعداد أداة الاستبيان؛
   - ✓ الحصر الشامل لمجتمع الدراسة؛
   - ✓ توزيع الاستبيانات ثم جمعها وإدخال بياناتها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا بالاستعانة ببرنامجSPSS.
5. **الأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة :** تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:
   - ✓ التكرارات والنسب المئوية؛
   - ✓ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛
   - ✓ معامل الإثبات ألفا كروم باخ

وبعد تطبيق أداة الدراسة وجمع البيانات تم تفريغ الاستمارات وترميز البيانات باستعمال برنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل البياناتSPSS وهو عبارة عن حزمة حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها.

6. **الصورة الأولية لأداة الدراسة :** تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي كونه من أكثر المقاييس استخداما ،حيث سنقابل كل فقرة من الفقرات المدرجة في محاور الاستبيان بقائمة تحمل الإجابات الموضحة في الجدول بالإضافة إلى وجوب إعطاء لكل إجابة من الإجابات درجات ليتم معالجتها وفق لهذا المقياس ، كما يلي:

جدول رقم(05) : درجات مقياس ليكرت الخماسي.

موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05 درجات	04 درجات	03 درجات	درجتان	درجة واحدة

المصدر: أنظر الملحق رقم (02).

7. **صدق و ثبات أداة الدراسة و أساليب المعالجة الإحصائية :** إن صدق و ثبات أداة الدراسة،يؤكد سلامة نتائج الدراسة من عدمها و ذلك ما سيتم تأكيده من خلال ما يلي :
   - **الصدق الظاهري لأداة الدراسة :** تحت إشراف الأستاذة المؤطرة تم إعداد الاستبيان والذي تمت مراجعته من قبلها ليظهر بصورته النهائية طبقا للملحق رقم (02)
   - **ثبات أداة الدراسة :** تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال الاعتماد على اختبار ألفا كروم باخ ، والذي يقيس مدى ثبات أداة القياس ،حيث كانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم (06): معامل ألفا كروم باخ.

ألفا كروم باخ	عدد المدخلات
0.888	17

المصدر : تم استخراج معامل ألفا كروم باخ من خلال استخدام برنامج spss انظر الملحق رقم (03).

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كروم باخ (α)لجميع فقرات الاستمارة كانت 0.888 ،وهو اكبر من 0.600 القيمة المقبولة إحصائيا للحكم على ثبات الاستبيان، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ، أما عن صدق الاستمارة المتمثل في $\sqrt{(\alpha)}$ = $\sqrt{0.888}$ =0.942 وهو مرتفع و موجب الإشارة وتأسيسا على التحليل أعلاه تم تأكيد صدق وثبات أداة الدراسة مما يجعلها قابلة للاعتماد في الدراسة الميدانية ،واستنادا إلى ما سبق ذكره تم تقديم الاستبيان من خلال تعريفه ومنهجية دراسته.

المطلب الثاني : تحليل بيانات الاستبيان

سيتم التطرق في هذا المطلب تحليل وتفسير بيانات التي تم الاعتماد عليها في دراسة والمتحصل عليها من الاستبيان وذلك وفق ما يلي:

أولا : وصف خصائص عينة الدراسة: تم استخدام القسم الأول من الاستبيان لتوضيح الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة على النحو التالي:

1. **توزيع أفراد العينة حسب الجنس: يبين الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة**

جدول رقم(07): توزيع أفراد العينة حسب الجنس .

جنس العمال	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	9	%60
أنثى	6	%40
المجموع	15	%100

المصدر :من إعداد الطليتان بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

الشكل رقم (09) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

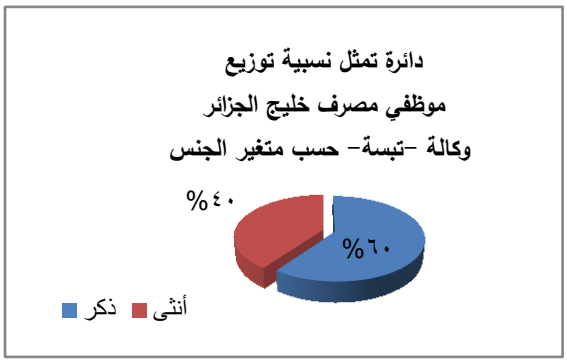

المصدر :من إعداد الطليتان بالاعتماد على نتائج الجدول(07) .

من خلال الجدول أعلاه الممثل التوزيع موظفي المصرف حسب الجنس ،يتضح أن هناك تباين في النسب بين الذكور والإناث حيث تقدر نسبة الموظفين الذكور بـ 60% أي أكثر من نسبة الإناث المقدرة بـ 40% بفارق مقبول ،نظرا لحساسية وأهمية العمل المصرفي ،وهذا ويؤكد الشكل أعلاه التباين بين النسبتين الذكور والإناث بالمصرف محل الدراسة.

2.متغير العمر: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (08) : توزيع الموظفين حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	تكرارات	النسب المؤوية
أقل من 30 سنة	3	%20
من 30 إلى 40 سنة	7	%46,66666667
من 40 إلى 50 سنة	5	%33,33333333
أكثر من 50 سنة	0	%0
المجموع	15	%100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

الشكل رقم (10) : توزيع الموظفين حسب الفئة العمرية.

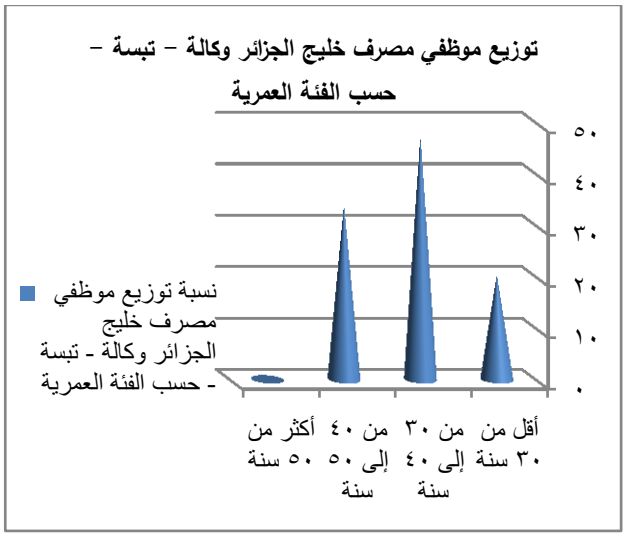

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (08) .

من خلال الجدول أعلاه الممثل لتوزيع موظفي المصرف محل الدراسة حسب الفئة العمرية، يتضح أن اكبر نسبة تعود إلى الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 46.666% ثم تليها الفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة بنسبة 33.333%، لتليها الفئة العمرية الأقل من 30 سنة بنسبة 20%،وأما عن الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة فتنعدم لتمثل نسبة 0% ،وهذا ما يعبر عنه الشكل رقم (10) بحيث يتضح من خلاله ارتفاع نسبة الكوادر الشابة وانعدام الفئة العمرية التي تتجاوز 50 سنة.

3. **حسب مستوى التعليمي** : يتضح توزيع موظفي المصرف حسب مستوى التعليمي في ما يلي:

الجدول رقم (09): توزيع الموظفين حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	تكرارات	النسب المؤوية
دراسات العليا	4	%26,66666667
ليسانس	8	%53,33333333
دون جامعي	3	%20
المجموع	15	%100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (11): توزيع الموظفين حسب التعليمي.

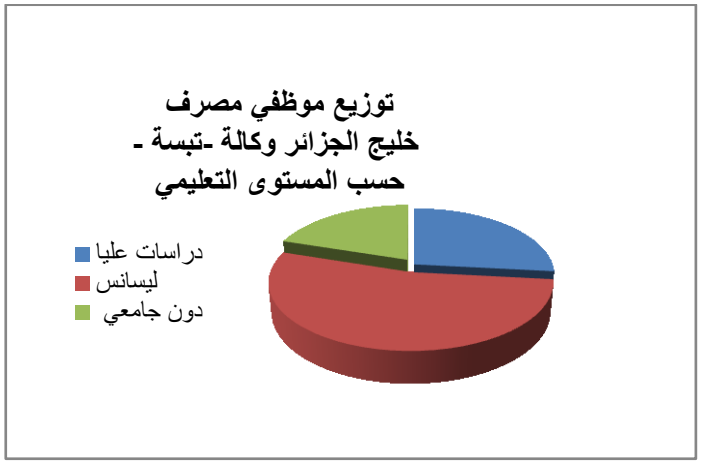

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (09) .

من خلال الجدول أعلاه ،والذي يوضح توزيع موظفي المصرف حسب المستوى التعليمي يظهر إن أعلى نسبة تعود لحاملي شهادة الليسانس بنسبة تقدر بـ 53.333% ،وتليها الدراسات العليا بنسبة 26.666 % والنسبة الأقل تعود للمستوى دون الجامعي بنسبة 20% وتمثل هذه النسبة أعوان الحجز وأعوان الأمن ، وهذا ما يعبر عنه الشكل أعلاه الذي يعكس التفاوت في المستوى التعليمي بين موظفي المصرف .

4. **حسب الخبرة** : يتضح توزيع موظفي المصرف حسب الخبرة فيما يلي:

الجدول رقم (10) : توزيع الموظفين حسب الخبرة .

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المؤوية
أقل من 5 سنوات	3	20
من 5 إلى 10 سنوات	6	40
من 10 إلى 15 سنة	4	26,6666667
من 15 إلى 20 سنة	2	13,3333333
أكثر من 20 سنة	0	0
المجموع	15	100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الاستبيان .

الشكل رقم (12): توزيع الموظفين حسب الخبرة .

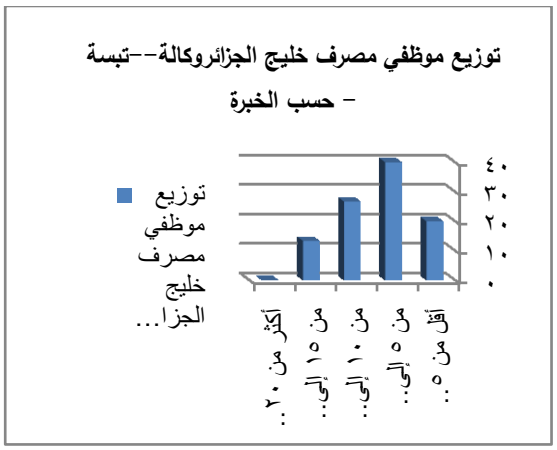

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (10) .

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع موظفي المصرف حسب سنوات الخبرة ، حيث يتضح أن الموظفين الذين تتراوح خبرتهم من 05 إلى 10 سنوات هم الأعلى نسبة المقدرة ب 40 %،تليها من 10 إلى

15 سنة بنسبة 26,666% ،ثم الموظفين الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات بنسبة 20% ،وأخيرا من 15 إلى 20 سنة بأقل نسبة والمقدرة بـ 13,33% ومنه يمكن استخلاص أن المصرف محل الدراسة يمزج بين الخبرة ونشاط الكوادر المتخرجة من الجامعات لتكون فريق عمل متكامل ،وهذا ما يبينه الشكل السابق من خلال التفاوت في سنوات الخبرة بين الموظفين .

ثانيا : عرض وتحليل بيانات الدراسة

سيتم تحليل الإحصائي لنتائج إجابات الموظفين على فقرات الاستبيان ،وعرض المؤشرات الإحصائية ونتائج تطبيق أداة الدراسة من خلال :المتوسطات الحسابية ،الانحرافات المعيارية ،النسب المئوية والتكرارات ،وذلك لكل متغيرات الدراسة ،حيث تم توزيع مستويات المقارنة كما يلي : [1,00إلى 1,07[منخفض جدا ،[1,80 إلى 2,59[منخفض ،[2,60 إلى 3,39[متوسط ،[3,40 إلى 4,19[مرتفع ،[4,20 إلى5,0] مرتفع جدا.

1. **عرض وتحليل المحور الأول** : يوضح الجدول أعلاه توزيع إجابات موظفي المصرف محل الدراسة للمحور الأول " آليات مواجهة المخاطر المصرفية بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – " ،وكذلك التوزيع النسبي لإجاباتهم والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

الجدول رقم (11) : آليات مواجهة المخاطر المصرفية بمصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة .

	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1-يستخدم مصرف الخليج الجزائر تقنيات تقلل من أثر المخاطر لديها	3	6	1	4	1	3,4	1,29835	04	مرتفع
	20,0	40,0	6,7	26,7	6,7				
2-هناك تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها المصرف	4	5	1	5	0	3,5333	1,24595	03	مرتفع
	26,7	33,3	6,7	33,3	0,0				
3-يعين المصرف مسؤولا ذو خبرة في المجال المصرفي لكل نوع من المخاطر المصرفية	0	10	5	0	0	3,6667	0,48795	02	مرتفع
	0,0	66,7	33,3	0,0	0,0				
4-يحرص مصرف الخليج الجزائر على وضع إطار قوي لإدارة المخاطر	3	9	1	2	0	3,8667	0,91548	01	مرتفع
	20,0	60,0	6,7	13,3	0,0				
					المتوسط المرجح	3,6166	0,986932	الاتجاه العام	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد نتائج برنامج spss الملحق رقم(03).

الجدول أعلاه يمثل إجابات موظفي المصرف على أسئلة المحور الأو ل ،والذي يشتمل على(04) فقرات تم تحليلها بواسطة المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية،والنسب المئوية ،كما تم ترتيب كل الفقرات ترتيبا تنازليا حسب المتوسطات الحسابية ،إذ بلغت درجة الموافقة على كل فقرة من فقرات المحور الأول متوسطات حسابية تتراوح قيمتها بين 3,4 و3,866 وانحرافات معيارية تتراوح قيمتها بين 0,915 و1,298 ،وهذا يدل على ثبات إجابات المبحوثين ،ويدل أيضا على موافقة على فقرات المحور الأول وكانت النتائج كما يلي:

صنفت الفقرة(04):« يحرص مصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة على وضع إطار قوي لإدارة المخاطر » بالمرتبة الأولى،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي3,866 وانحراف معياري 0,915 ،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على فاعلية استخدام المصرف محل الدراسة لإدارة المخاطر،في حين تليها **الفقرة(03) :« يعين المصرف مسؤولا ذو خبرة في المجال المصرفي لكل نوع من المخاطر المصرفية »** ،بالمرتبة الثانية،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي 3,666 وانحراف معياري 0,487 ،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على أن المصرف يخضع كل نوع من المخاطر للدراسة بصورة مستقلة،وجاءت **الفقرة(02): «هناك تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها المصرف »** ،بالمرتبة الثالثة،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي 3,533 وانحراف معياري 1,245 ،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على أن المصرف يضع سياسته المصرفية ،لتتكيف مع المخاطر التي يتعرض لها ،وبالمرتبة الرابعة والأخيرة ،جاءت **الفقرة(01) :« يستخدم مصرف الخليج الجزائر تقنيات تقلل من أثر المخاطر لديها »** ،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي 3,4 وانحراف معياري 1,298،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على أن المصرف ،يطبق آليات للتقليل من المخاطر

2. عرض وتحليل المحور الثاني:

يوضح الجدول أدناه توزيع إجابات موظفي المصرف محل الدراسة للمحور الثاني" أثر معايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل على العمل المصرفي" ،وكذلك التوزيع النسبي لإجاباتهم و المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (12) :أثر معايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل على العمل المصرفي.

	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
5- يوجد بمصرف الخليج الجزائر قسم مستقل لرقابة مدى امتثال المصرف للقوانين والأنظمة الرقابية المطبقة في الجزائر.	2	7	1	4	1	3,3333	1,23443	4	متوسط
	1,33	46,7	6,7	26,7	6,7				

6- يعتمد مصرف الخليج الجزائر في زيادة رؤوس أمواله بشكل أساسي على مصادر ذاتية.	2	5	0	8	0	3,0667	1,2228	5	متوسط
	13,3	33,3	0.0	53,3	0,0				
7- تدخل السلطة الرقابية لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس مال المطلوب.	1	6	1	5	2	2,9333	1,27988	6	متوسط
	6,7	40,0	6,7	33,3	13,3				
8- تعد المعايير المدرجة ضمن مقررات لجنة بازل غير صعبة التطبيق بالنسبة للمصرف.	2	7	2	4	0	3,4667	1,0601	2	مرتفع
	13,3	46,7	13,3	26,7	0,0				
9- يقوم المصرف بإعداد إجراءات مسبقة للانحرافات التي قد تحدث أثناء تنفيذ أي معيار مستحدث في الجهاز المصرفي الجزائري.	2	6	3	3	1	3,3333	1,17514	3	متوسط
	13,3	40,0	20,0	20,0	6,7				
10- يلتزم مصرف الخليج الجزائر بالافصاح عن أرقامها المتعلقة برأس المال ونسبة الملائمة والأصول المرجحة بالمخاطر.	3	6	3	2	1	3,5333	1,18723	1	مرتفع
	20,0	40,0	20,0	13,3	6,7				
					المتوسط المرجح	3,2777666	1,1932633		متوسط

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد نتائج برنامج spss الملحق رقم(03).

الجدول أعلاه يوضح إجابات موظفي المصرف على أسئلة المحور الثاني ،والذي يشمل (06) فقرات تم تحليلها بواسطة المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية ،والنسب المئوية ،إذ بلغت درجة الموافقة على كل فقرة من فقرات المحور الثاني متوسطات حسابية ،تتراوح قيمتها بين2,933 و3,533 وانحرافات معيارية تتراوح قيمتها بين 1,060 إلى 1,279 ،وهذا ما يدل على موافقة موظفي المصرف بدرجة متوسطة على فقرات المحور الثاني ، وفق النتائج التالية:

صنفت الفقرة(10):« يلتزم مصرف الخليج الجزائر بالإفصاح عن أرقامها المتعلقة برأس المال ونسبة الملائمة والأصول المرجحة بالمخاطر » بالمرتبة الأولى ،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي3,533 وانحراف معياري1,187 ،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على حرص المصرف محل الدراسة على الإفصاح بما يخدم إستراتيجيته في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها ،في حين جاءت

الفقرة(08):« تعد المعايير المدرجة ضمن مقررات لجنة بازل غير صعب التطبيق بالنسبة للمصرف» بالمرتبة الثانية ،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي 3,466 وانحراف معياري1,060 ،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يعني أن للمصرف القدرة والمعرفة الكافية لتطبيق المعايير الاحترازية ،وتليها،**الفقرة(09):« يقوم المصرف بإعداد إجراءات مسبقة للانحرافات التي قد تحدث أثناء تنفيذ أي معيار مستحدث في الجهاز المصرفي الجزائري** » بالمرتبة الثالثة ،بدرجة موافقة متوسطة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي3,333 وانحراف معياري1,175 ،حيث بلغت النسبة الغير موافقة 40% ،إذن موظفي المصرف في هذه العبارة يعتبرون أن المصرف لا يخشى تطبيق معايير مستحدث في الجهاز المصرفي الجزائري ،ثم تأتي **الفقرة(05):«يوجد بمصرف الخليج الجزائر قسم مستقل لمراقبة مدى امتثال المصرف للقوانين والأنظمة الرقابية المطبقة في الجزائر»،** بالمرتبة الرابعة ،بدرجة موافقة متوسطة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي 3,333 وانحراف معياري1,234،حيث بلغت النسبة الغير موافقة 46,7% ،وغير موافقة بشدة 13,3% ،وعليه أكد موظفي المصرف عدم وجود قسم بالمصرف لمراقبة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة المطبقة في الجزائر ،أما**الفقرة(06) : « يعتمدمصرف الخليج الجزائر في زيادة رؤوس أمواله بشكل أساسي على مصادر ذاتية »** ،بالمرتبة الخامسة ،بدرجة موافقة متوسطة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي 3,066 وانحراف معياري1,222 ،حيث أن موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،بنسبة موافقة 53,3% وهذا يدل على أن المصرف محل الدراسة يعتمد بشكل أساسي على مصادر ذاتية في زيادة رؤوس أمواله ،في حين جاءت **الفقرة(07) :« تتدخل السلطة الرقابية لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب»** بالمرتبة السادسة والأخيرة في هذا المحور ،بدرجة موافقة متوسطة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي 2,933 وانحراف معياري 1,2798 ،حيث بلغت النسبة الغير موافقة 40% ،وغير موافقة بشدة 6,7% إذن موظفي المصرف يؤكدون تتدخل السلطة الرقابية لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب .

5. عرض وتحليل المحور الثالث:

يوضح الجدول (12) توزيع إجابات موظفي المصرف محل الدراسة للمحور الثالث" **إجراءات تعزيز النظم** الاحترازية بمصرف الخليج الجزائر وكالة–تبسة– "وكذلك التوزيع النسبي لإجاباتهم والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الجدول رقم (13) : إجراءات تعزيز النظم الاحترازية بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة –.

	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
11-التحديث المستمر لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية بما يجعل المصرف مواكب لكل جديد متعلق بالمخاطر المصرفية .	2	9	2	1	1	3,6667	1,04654	4	مرتفع
	13,3	60,0	13,3	6,7	6,7				
12-استخدام المصرف لتقنيات تقيس اثر المخاطر على رأس المال والربحية لديها .	7	4	0	4	0	3,9333	1,27988	2	مرتفع
	46,7	26,7	0,0	26,7	0,0				
13-دراسة اثر أي معيار جديد قبل الالتزام بتنفيذه بشكل نهائي .	3	6	1	3	2	3,3333	1,39728	6	منخفض
	20,0	40,0	6,7	20,0	13,3				
14-اجراءات تكوينات مكثفة داخل وخارج الوطن لتأطير موظفي المصرف في مجال المخاطر المصرفية.	7	6	0	1	1	4,1333	1,18723	1	مرتفع
	46,7	40,0	0,0	6,7	6,7				
15-تبني المصرف لتكنولوجيا المصرفية متطورة مستخدمة لقياس المخاطر .	2	10	0	3	0	3,7333	0,96115	3	مرتفع
	13,3	66,7	0,0	20,0	0,0				
16-استخدام مواقع المصارف على الانترنت في الافصاح عن ارقامها المالية وسياستها في إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي والدوري.	3	6	2	2	2	3,4	1,35225	5	مرتفع
	20,0	40,0	13,3	13,3	13,3				
17-ربط الانتاج العلمي للجامعات والمعاهد الجزائر في مجال إدارة المخاطر بالجانب التطبيقي في المصرف من خلال عملية التكامل بين القطاعين .	1	5	3	3	3	2,8667	1,30201	7	منخفض
	6,7	33,3	20,0	20,0	20,0				
					المتوسط المرجح	3,5809 4286	1,218048 57	الاتجاه العام	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد نتائج برنامج spss الملحق رقم(03).

الجدول أعلاه يمثل إجابات موظفي المصرف على أسئلة المحور الثالث ،والذي يشتمل على (07) فقرات تم تحليلها بواسطة المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية،والنسب المئوية،كما تم ترتيب كل الفقرات ترتيبا تنازليا حسب المتوسطات الحسابية،إذ بلغت درجة الموافقة على كل فقرة من فقرات المحور الثالث المتوسطات حسابية تتراوح قيمتها بين 2,866 و4,133 وانحرافات معيارية تتراوح قيمتها بين 1,397 و0,961 ،وهذا يدل على ثبات إجابات المبحوثين ،ويدل أيضا على موافقة على فقرات المحور الثالث وكانت النتائج كما يلي:

صنفت الفقرة(14):« إجراءات تكوينات مكثفة داخل وخارج الوطن لتأطير موظفي المصرف في مجال المخاطر المصرفية » بالمرتبة الأولى ،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي 4,133 وانحراف معياري1,187 ،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على التأطير الجيد لموظفي المصرف ،في حين تليها **الفقرة(12):« استخدام المصرف لتقنيات تقيس اثر المخاطر على رأس المال والربحية لديها** » ،بالمرتبة الثانية ،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي 3,933 وانحراف معياري 1,279 إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على أن المصرف يهتم بقياس أثر المخاطر على رأس المال والربحية لديها ،وجاءت **الفقرة(15): « تبني المصرف لتكنولوجيا المصرفية متطورة مستخدمة لقياس المخاطر** »، بالمرتبة الثالثة ،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي 3,733 وانحراف معياري0,961 ،إذن كل موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على أن المصرف يعتمد علىتكنولوجيا متطورة لقياس المخاطر ،وكانت **الفقرة(11) : « التحديث المستمر لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية بما يجعل المصرف مواكب لكل جديد متعلق بالمخاطر المصرفية** »بالمرتبة الرابعة ، بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي 3,666 وانحراف معياري 1,046 ،إذن موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على أن المصرف ،يسعى لتطوير نظام الرقابة الداخلية لديه ،بما يخدم سياسته في التقليل المخاطر ،أما **الفقرة(16) : «استخدام مواقع المصارف على الانترنت في الإفصاح عن أرقامها المالية وسياستها في إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي والدوري»** جاءت بالمرتبة الخامسة ،بدرجة موافقة مرتفعة لدى موظفي المصرف ،بمتوسط حسابي 3,4 وانحراف معياري 1,352 ،إذن موظفي المصرف موافقون على هذه العبارة ،وهذا يدل على أن المصرف يشجع الشفافية ويعتمد على الانترنت كأداة لتصريح عن أرقامها المالية وسياستها في إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي والدوري ،أما **الفقرة(13) : « دراسة اثر أي معيار جديد قبل الالتزام بتنفيذه بشكل نهائي** » فجاءت بالمرتبة السادسة، بدرجة موافقة منخفضة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي 3,333 وانحراف معياري 1,397 ،حيث كانت النسبة الغير موافقة تقدر بـ 40 والغير الموافقة بشدة ،20% ،وهذا يدل على أن المصرف يلتزم بتطبيق المعايير المقررة في التنظيم الجزائري بشكل نهائي،و أخيرا **الفقرة(17) : « ربط الإنتاج العلمي للجامعات والمعاهد**

الجزائر في مجال إدارة المخاطر بالجانب التطبيقي في المصرف من خلال عملية التكامل بين القطاعين » بالمرتبة السابعة و الأخيرة بدرجة موافقة منخفضة لدى موظفي المصرف،بمتوسط حسابي2,826 وانحراف معياري 1,302 ،حيث كانت النسبة الغير موافقة 40% ،والغير موافقة بشدة 20% ،وهذا يدل على أن المصرف لا يؤيد الدراسات التطبيقية للجامعات بالمصرف ،لعل ذالك يعود لسرية المعلومات بالمصرف ،أو قلة الثقة بهذه الدراسات.

المطلب الثالث : نتائج الدراسة

يتم في هذا المطلب التطرق إلى نتائج الدراسة ،من خلال حكم على مدى صحة فرضياتها وفق تحليل الاستبيان كالآتي:

أولا : الفرضية الأولى

تناولت الفرضية الأولى ما يلي : «يتبنى مصرف الخليج الجزائر وكالة –تبسة– آليات لمواجهة المخاطر المصرفية التي قد تتعرض لها » ووفقا للنتائج المتحصل عليها من تحليل الاستبيان الخاص بالمحور الأول يتضح تأكيد موظفي المصرف على صحة الفرضية بدرجة موافقة مرتفعة ،شملت كل فقرات المحور الأول وهذا ما يثبت اعتماد المصرف محل الدراسة على آليات من شأنها مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها؛

ثانيا : الفرضية الثانية

تناولت الفرضية الثانية ما يلي : «تساهم المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل بتنظيم العمل المصرفي ،بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – » ووفقا للنتائج المتحصل عليها من تحليل الاستبيان الخاص بالمحور الثاني يتضح تأكيد موظفي المصرف على صحة الفرضية بدرجة موافقة متوسطة ،شملت كل فقرات المحور الثاني ما عدى الفقرتين (10) و(08) ، وهذا ما يثبت أن أهداف المصرف محل الدراسة لا تتعارض مع تطبيق المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل؛

ثالثا : الفرضية الثالثة

تناولت الفرضية الثالثة ما يلي : « يتبنى مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– إجراءات لتعزيز نظم الاحترازية»ووفقا للنتائج المتحصل عليها من تحليل الاستبيان الخاص بالمحور الثالث يتضح تأكيد موظفي المصرف على صحة الفرضية بدرجة موافقة مرتفعة ،وهذا ما يثبت أن المصرف محل الدراسة يؤيد تطبيق النظم الاحترازية ،ويتخذ الإجراءات اللازمة لذالك.

وعليه يمكن استنتاج صحة فرضيات الدراسة ،المطبقة على مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة–.

خلاصة

مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ يعد مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– من المصارف الخاصة في الجزائر والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ يطبق مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– ،إجراءات لحماية خصوصية وسلامة المعلومات الخاصة بمتعامليه ،وكذا التحقق من هوية الأطراف المعنية بتبادل هذه المعلومات؛
- ✓ يتعرض مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– ،والتي تتنوع بين : مخاطر التشغيل ،مخاطر قانونية ومخاطر السمعة بالإضافة إلى مخاطر أخرى؛
- ✓ يعمل مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– على مواجهة التحديات التي قد تواجهه ،والتي قد ترتبط بالعميل أو بالسوق؛
- ✓ يخضع التنظيم الاحترازي بالمصرف محل الدراسة لمتابعة هيئات إشرافية ،تحرص على وضع ،مراقبة وتطبيق قواعد ونسب من أبرزها : نسبة الملاءة المالية ،نسبة تقييم المخاطر ونسبة معامل الأموال الخاصة؛
- ✓ يهدف التنظيم الاحترازي المطبق في الجزائر بصفة عامة ،وفي مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة– بصفة خاصة ،إلى تحديد قواعد ونسب احترازية لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها وذلك عملا بالنظم الاحترازية الدولية ومتطلبات الاتفاقيات الدولية؛
- ✓ تم الاعتماد على الاستبيان في الدراسة الميدانية ،لمعرفة مدى مساهمة المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية ،كونها الأداة الأكثر استخداما؛
- ✓ بناءا على النتائج الدراسة الميدانية ،بمصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – يتضح أن المصرف يعتمد آليات لمواجهة المخاطر المصرفية من خلال الاعتماد على إجراءات لتقليل المخاطر لديها ،كما أن المصرف يسعى لتطبيق المعايير الاحترازية ومتطلبات لجنة بازل وفق ما هو معمول به في التنظيم الجزائري لما لها من دور في التقليل من المخاطر المصرفية ،بالإضافة لأن مصرف محل الدراسة يتبنى الإجراءات المعززة لنظم الاحترازية من خلال التحديث المستمر لنظام الرقابة لديه لمواكبة كل جديد يتعلق بالمخاطر المصرفية.

الخاتمة

الخاتمة

تساهم المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية ،حيث مثلت هذه الأخيرة تحدياً كبيرا لاقتصاديات الدول ،نظرا لتزايد أنواعها ،لذلك عملت مختلف دول العالم إلى تعزيز نظام الرقابة لديها لتحكم في هذه المخاطر ،لتحقيق استقرارها المصرفي؛

فظهرت بذلك معايير وقائية للتعامل مع هذه المخاطر ،بمختلف أشكالها وتم تنظيم هذه المعايير تحت إشراف هيئة دولية تعرف بلجنة بازل للرقابة المصرفية ،تجسد التعاون الدولي في مجال الرقابة والاشراف المصرفي؛

حيث مرّت هذه الاتفاقية بالعديد من المحطات وأصدرت العديد من القواعد والضوابط في مجال الرقابة المصرفية ،أبرزها سنة 1988 من خلال تحديد الحد الأدنى لرأسمال بنسبة 8% لمواجهة المخاطر الائتمان ،إلا أن تزايد المخاطر دعى إلى تعديل اتفاقية كفاية رأسمال لعام 1988 بإضافة مخاطر السوق في حساب المتطلبات الدنيا لكفاية رأسمال فعبرت بذلك عن اتفاقية بازل(I) والتي تم تعديلها نظرا لعدم معالجتها لمخاطر التشغيل ،وعلى إثر ذلك أصدرت اتفاقية بازل (II) لمعالجة المخاطر المصرفية بأكثر دقة وشمولية ،فحافظت على نفس نسبة كفاية رأسمال الواردة في اتفاقية بازل(I) (المقدرة بـ8%) لكنها أضافت للمخاطر التي تتعرض المصارف مخاطر التشغيل فشكلت بذلك ثلاث مجموعات رئيسية تضم مخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ،ولكن رغم اجابيات بازل (II) إلى أن سلامة لنظام المصرفي واستقراره فرض إضافة تعديلات من شأنها تغطية نقائص اتفاقية بازل(II) فظهرت بذلك اتفاقية بازل(III) والتي تحدد نسبة أعلى في كفاية رأسمال من 8% إلى 10,5% بالإضافة إلى تخصيص أموال أمان لمقاومة التقلبات الاقتصادية تتراوح بين 0% و2,5% وذلك لحماية النظام المصرفي ،مما جعل الالتزام بهذه المعايير والمقررات الحل الأقرب لتقليل من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي بالنسبة لمعظم دول العالم؛

والجزائر بصفة خاصة حيث قامت بتكيف تنظيمها المصرفي وفق المعايير الاحترازية الدولية ،وفق ما يتماشى وطبيعة العمل المصرفي في الجزائر ،وذلك ما تم تأكيده في الدراسة الميدانية بمصرف خليج الجزائر وكالة – تبسة –.

1. **نتائج اختبار الفرضيات:** من خلال هذه الدراسة واختبار الفرضيات اتضح ما يلي:

الفرضية الأولى: نصت هذه الفرضية ،على أن «**يتبنى مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها** ؛» حيث خضعت هذه الفرضية للاختبار من خلال البرنامج spss لتحليل نتائج الاستبيان الموزع على موظفي المصرف محل الدراسة ،حيث أكدت هذه الدراسة صحة الفرضية من خلال نتائج الاستبيان؛

الفرضية الثانية:نصت هذه الفرضية على أن « **تساهم المعايير الاحترازية ومقررات لجنة بازل في تنظيم العمل المصرفي في مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة –** عند إخضاع هذه الفرضية إلى الاختبار ،أكدت إجابات موظفي مصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة صحة الفرضية؛

الفرضية الثالثة: نصت الفرضية على أن « **يعتمد مصرف الخليج الجزائر وكالة – تبسة – إجراءات لتعزيز النظم الاحترازية** » ، حيث خضعت هذه الفرضية للإختبار ،حيث أكدت إجابات موظفي المصرف صحة الفرضية وهذا ما أكده نتائج تحليل الاستبيان بالاعتماد على برنامجspss.

2. نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ يتعرض النشاط المصرفي للعديد من المخاطر ،تتسبب له في خسائر من شأنها التأثير على مركزه المالي؛
- ✓ يترتب عن المخاطر المصرفية آثار مالية وغير مالية؛
- ✓ تسعى إدارة المخاطر المصرفية لتحوط من المخاطر التي قد تواجه المصرف ؛
- ✓ يخضع العمل المصرفي لعملية الرقابة بصف مستمرة ،وباعتماد على التقارير الإدارية والبيانات الإحصائية والموازنات التقديرية وغيرها من الأدوات التي تسهل عملية الرقابة المصرفية؛
- ✓ لتعزيز نظام الرقابة المصرفية ،والتحكم في المخاطر التي اعتماد معايير الاحترازية وتنظيمها وفق اتفاقية دولية ،تمثلت في لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- ✓ حددت اتفاقية لجن بازل للرقابة المصرفية ،الحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية ،بالإضافة إلى حملة من القواعد والمعايير لتعامل مع التقلبات الدورية للاقتصاد ،لحماية الأنظمة المصرفية من المخاطر التي تعانيها؛
- ✓ يتكون رأس المال وفق لجنة بازل من شريحتين ،الأولى تسمى رأس مال الأساسي والثانية تسمى رأس مال المساند؛
- ✓ ركزت اتفاقية بازل الأولى على المخاطر الائتمانية وأهملت المخاطر الأخرى؛
- ✓ تناولت اتفاقية بازل الثانية المخاطر الائتمانية ،والسوقية والتشغيلية ؛
- ✓ رغم نجاح اتفاقية بازل الثانية إلى أنها ،خضعت لتعديل من خلال إصدار اتفاقية بازل الثالثة؛
- ✓ رفعت اتفاقية بازل الثالثة معدل كفاية رأس المال من 8%إلى 10,5%؛
- ✓ دعت اتفاقية بازل إلى خلق رأس المال أمان التحوط من المخاطر التي يتعرض لها؛
- ✓ يعد مصرف خليج الجزائر من أهم المصارف في الجزائر ،يمارس نشاطه في إطار القانون الجزائري.

3. اقتراحات وتوصيات

استنادا إلى النتائج الدراسة ،يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات كما يأتي:

- ✓ توفير الكفاءات والخبرات اللازمة ،لتبني المعايير ومقررات الجديدة والاتجاه نحو امتلاك آليات تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر وفق ما نصت عليه اتفاقية بازل؛
- ✓ توفير البيانات والمعلومات اللازمة ،لتقييم ما تقوم به المصارف؛

- ✓ الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير كماّ ونوعا ،لزيادة مستوى التأهيل العاملين بالمصرف وخصوصا في مجال الرقابة ،وتمكينهم من الاستفادة من تقنيات حديثة في العمل المصرفي وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة؛
- ✓ مراعاة الدقة في اختيار العاملين في المجال المصرفي؛
- ✓ عقد مؤتمرات وملتقيات تجمع مصرف الجزائر والمصارف التجارية ،لتوعية بأهمية المعايير الاحترازية وكيفية تنفيذها ومشاركة الباحثين والمهنيين في هذا المجال لإثراء هذه الملتقيات.

4. أفاق الدراسة

يعد الميدان المصرفي مجالا خصبا لإجراء مختلف الدراسات والبحوث ،وقد تم من خلال هذه الدراسة وعلى الرغم من عدم تعمقها ،الإلمام بأهم ما تم اعتماده من معايير احترازية في التنظيم الجزائري ودوره في التقليل من المخاطر ،ومن هنا يمكن للباحثين البحث في: " **المعايير الاحترازية في المصارف الجزائرية ومدى توافقها مع معايير بازل(I) و(II)**" كما يمكن أيضا البحث في : "**مدى التزام المصارف الجزائرية بمقررات لجنة بازل** ".

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. الكتب

- إبراهيم الكراسنة ،(**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**) ،معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي،الطبعة الثانية ،أبو ظبي ،2010.
- أحمد علي دغيم ،(**اقتصاديات البنوك مع النظام النقدي و اقتصادي عالمي جديد**)،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،مصر ،1998.
- أسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى ،(**إدارة الخطر والتأمين**)،دار الحامد ،الأردن،2007.
- خالد أمين عبد الله ،(**التدقيق والرقابة في البنك**) ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ،1988.
- خالد وهيب الراوي ،(**إدارة المخاطر المالية**) ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2009.
- سمير الخطيب ،(**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**) ،منشأة المعارف ،الإسكندرية ،مصر ،2005.
- سمير عبد الحميد ، رضوان حسن ،(**المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**)،الطبعة الأولى ،دار النشر عمان ،الأردن ،دون سنة نشر.
- السيد البدوي عبد الحافظ ،(**إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**) ،توزيع دار الفكر العربي ،القاهرة ،1999.
- سيد الهواري ،(**الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل**) ،دار الجيل للطباعة ،عمان ،1985.
- شقيري نورى موسى وآخرون ،(**إدارة المخاطر**) ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة ،عمان الأردن ،2012.
- طارق عبد العال حماد ،(**إدارة المخاطر : أفراد ،إدارات ،شركات ،بنوك**) ،الدار الجامعية ،القاهرة ،2003.
- طارق عبد العال حماد ،(**إدارة المخاطر**) ،الدار الجامعية ،مصر ،2003.
- عاطف عبد المنعم وآخرون ،(**تقييم وإدارة المخاطر**) ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ،مصر ،2008.
- عبد الفتاح محمد الصحن ،فتح رزق السوافيري ،(**الرقابة والمراجعة الداخلية**) ،دار الثقافة للنشر ،مصر ،2004.
- عبد المطلب عبد الحميد ،(**الإصلاح المصرفي و مقررات لجنة بازل 3**) ،الطبعة الأولى ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2013.
- عبد المطلب عبد الحميد ،(**العولمة واقتصاديات البنوك**) ،الدار الجامعية ،مصر ،2001.
- عبود عبد الله العسكري ،(**منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**) ،الطبعة الثانية ،دار النمير ،دمشق ،سوريا ،2004.
- كارين هورشر ،(**أساسيات إدارة المخاطر المالية**) ،{ترجمة عطاء الله وارد خليل ،محمد عبد الفتاح العشماوي }،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2008.
- محمد الصيرفي ،(**إدارة المصارف**)،دار الوفاء للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،2008.
- محمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف ،(**مبادئ إدارة الخطر والتأمين**) ،الطبعة الأولى ،دار الكتب الأكاديمية ،دون بلد نشر،2004.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي ،(**إدارة البنوك**) ،دار المناهج ،الأردن ،2006.
- محمد عبد النبي ،(**الرقابة المصرفية**) ،زمزم ناشرون وموزعون ،عمان ،الأردن ،2010.
- محي محمد مسعد ،(**عولمة الاقتصاد في الميزان –ايجابيات وسلبيات–**) ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،مصر ،2008.

- مصطفى عبد الله ،أبوا القاسم حشيم ،(**ميادئ علم الإدارة**) ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس،2002.
- مهدي الطاهر غنية ،(**ميادئ إدارة الأعمال: المفاهيم والأسس والوظائف**) ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،2003.
- هاني جزاع إرتيمية ،سامرة محمد عكور ،(**إدارة الخطر والتأمين – منظور إداري إسلامي –**) ،الطبعة الأولى ،دار الحامد،الأردن ،دون سنة نشر.

2. المجلات

- بن علي بلعزوز، **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية** ، مجلة (**الباحث**)غير منشورة ،العدد7 ،جامعة الشلف ،2010.
- عقبة الرضا ريم غانم ،**دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله** ،مجلة (**جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**) ،غير منشورة ،العدد 02 ،2005.
- عمار عريس ،مجذوب بحوصي ، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي** ،مجلة (**البشائر الاقتصادية**) ،غير منشورة ،العدد1 ،الأردن ،مارس 2017 .
- ناصر سليمان ،**النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل** ،مجلة (**العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**) ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر،2006.
- نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام ،**استعمال نموذج عائد رأس مال المعدل بالمخاطرة(RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية** ،مجلة (**دراسات محاسبية ومالية**) ،غير منشورة ،العدد21 ،جامعة بغداد ،2012.

3. أطروحات ومذكرات

- آسيا قاسمي،(**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، –حالة القرض الشعبي الجزائري–**)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،غير منشوره ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر،2009.
- بعلي حسن مبارك ،(**إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**) ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير،غير منشورة ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2012/2011.
- بورمة هشام ،(**النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولم المالية**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 أوت 1995 ،سكيسكدة ،2009/2008 .
- حورية حمني ،(**آلية و رقابة البنك المركزي على البنوك و فعاليتها–حالة الجزائر–**) ،رسالة ماجستير،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2005/ 2006.
- حياة نجار ،(**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية –**) أطروحة دكتوراه ، غير منشوره قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2013/ 2014.

- زبير عباس ،(**فعالية بنك الجزائر على البنوك التجارية**)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2007/2006.
- عادل هبال ،(**إشكالية القروض البنكية المتغيرة – دراسة حالة الجزائر –**)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2013/2012.
- عاشوري صوريا ،(**دور نظام تقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك لتجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–**) ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،الجزائر ،2011/2010.
- عبدلي لطيفة ،(**دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة –**) مذكرة ماجستير ، غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ،2012/2011.
- منار حنينة ،(**المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في الجزائر**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ،قسم القانون العام ،كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة 01 ،2014/2013.
- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون ،(**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**) ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،غير منشورة ،قسم المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين ،2011.
- لعراف فايزة ،(**مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة مسيلة ،2010/2009.
- اللوش محمود ،(**تقييم الأخطار المصرفية**) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002 .

4. مؤتمرات وملتقيات

- آسيا قاسمي وحمزة فيلاني ،**المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل** ،المؤتمر الدولي حول (**إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم**) ،يومي 11–12 ديسمبر.
- حياة النجار ،**الإصلاحات الاقتصادية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر** ،ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول (**المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة ،مخاطر ،تقنيات**) ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جيجل ،6–7 جوان 2005.
- سليمان ناصر ،**اتفاقيات بازل وتطبيقها في البنوك الإسلامية** ،ورقة بحثية مقدمة إل الملتقى الوطني حول (**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**) ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،قسنطينة ،أيام 6/5 ماي 2009.
- صالح مفتاح ،**الاتجاهات التنظيمية والرقابة الحديثة في البنوك مع الاشارة لحالة الجزائر** ،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول (**إصلاح النظام المصرفي الجزائري**) ،جامعة ورقلة ،أيام 11و12 مارس 2008.

- عبد الرزاق جبار، **عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين** ،ورقة عمل ضمن فعالية الملتقى الدولي حول(**الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير**) ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة شلف ،3-4 ديسمبر2012.
- عصماني عبد القادر،**أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** ،الملتقى العلمي الدولي حول (**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية**) ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،20-21 ،أكتوبر.2009.
- محمد علي يوسف أحمد،(**دور السلطات الرقابية في الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية**) ،مؤتمر دولي للخدمات المالية الإسلامية الثاني ،أكادمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ،2003/11/09 ،السودان .
- ميمي جدايني ،**دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية** ،ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الوطني حول (**إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة**) ،كلية علوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرابح ،ورقلة 11-12 مارس 2008.

5. التعليمات والقوانين

- **الجريدة الرسمية** ،المتعلقة بقانون النقد والقرض ،العدد:16 ،المؤرخ في 18 أفريل 1990.
- **التعليمة** ،**رقم 74-94** المؤرخ في 29 نوفمبر1994 الصادرة عن مصرف الجزائر.
- **التعليمة رقم 74-94**_المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 الصادرة عن مصرف الجزائر.
- **التعليمة رقم 04 -04** ،المؤرخ في 19 جويلية 2004 الصادرة عن مصرف الجزائر.
- **الأمر رقم 03-11**،المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض ،(**الجريدة الرسمية العدد:52 ،المؤرخ في 27 أوت 2003**).

ثانيا: المصادر الأجنبية

- Joel bessis :(**gestion des risqué st gestion actif-passif des banque**) ,edition dalloz ,paris , 1995.
- Louis esch ,Rebert Ieffer ,(**Thierry lopez asset et risque management**) ,1er Edition ,de boeck Paris, 2003.

Les sites :

- Algerian Golf Bank, www.agb.dz,consulté.

الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لمصرف الخليج الجزائر AGB

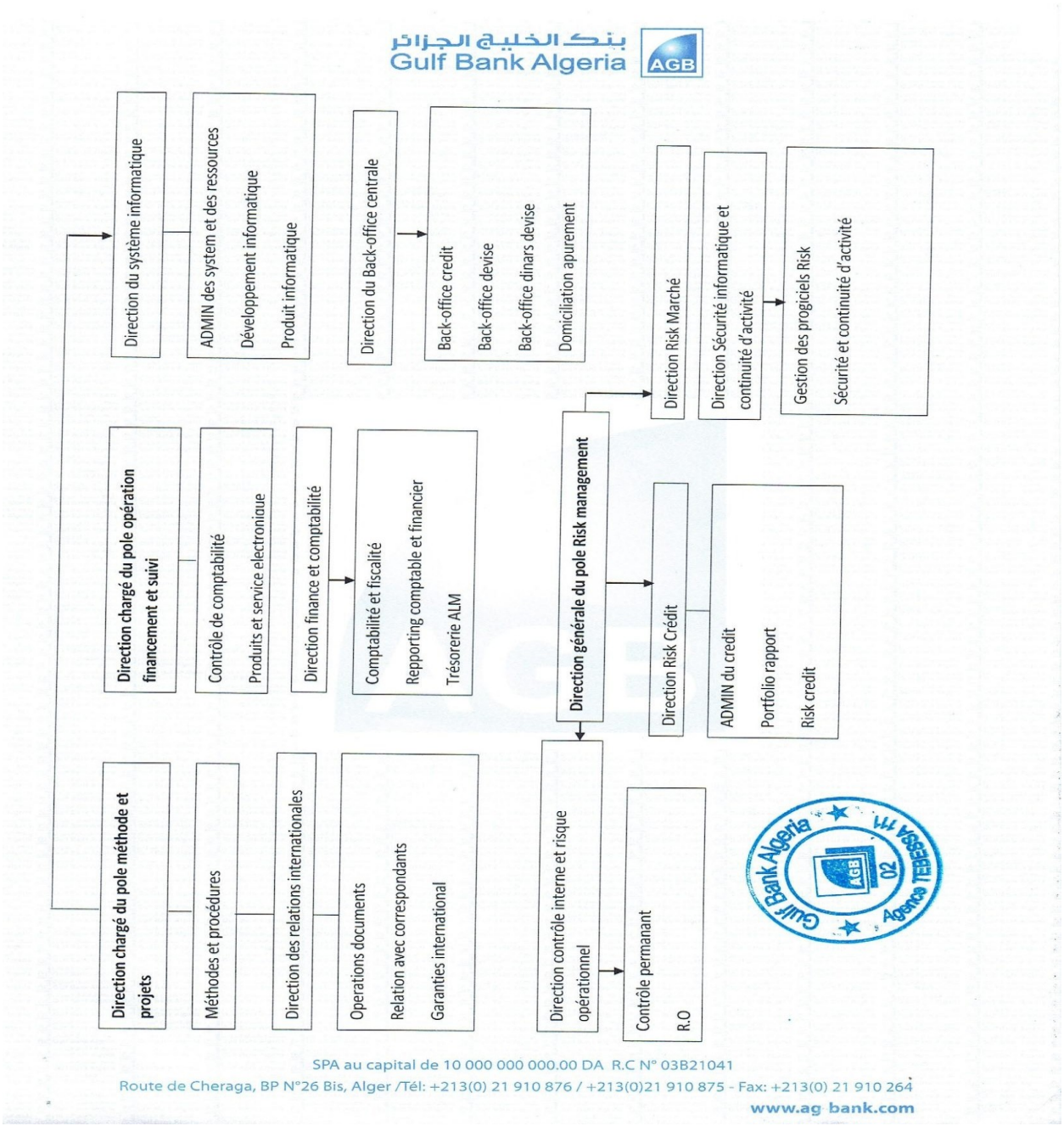

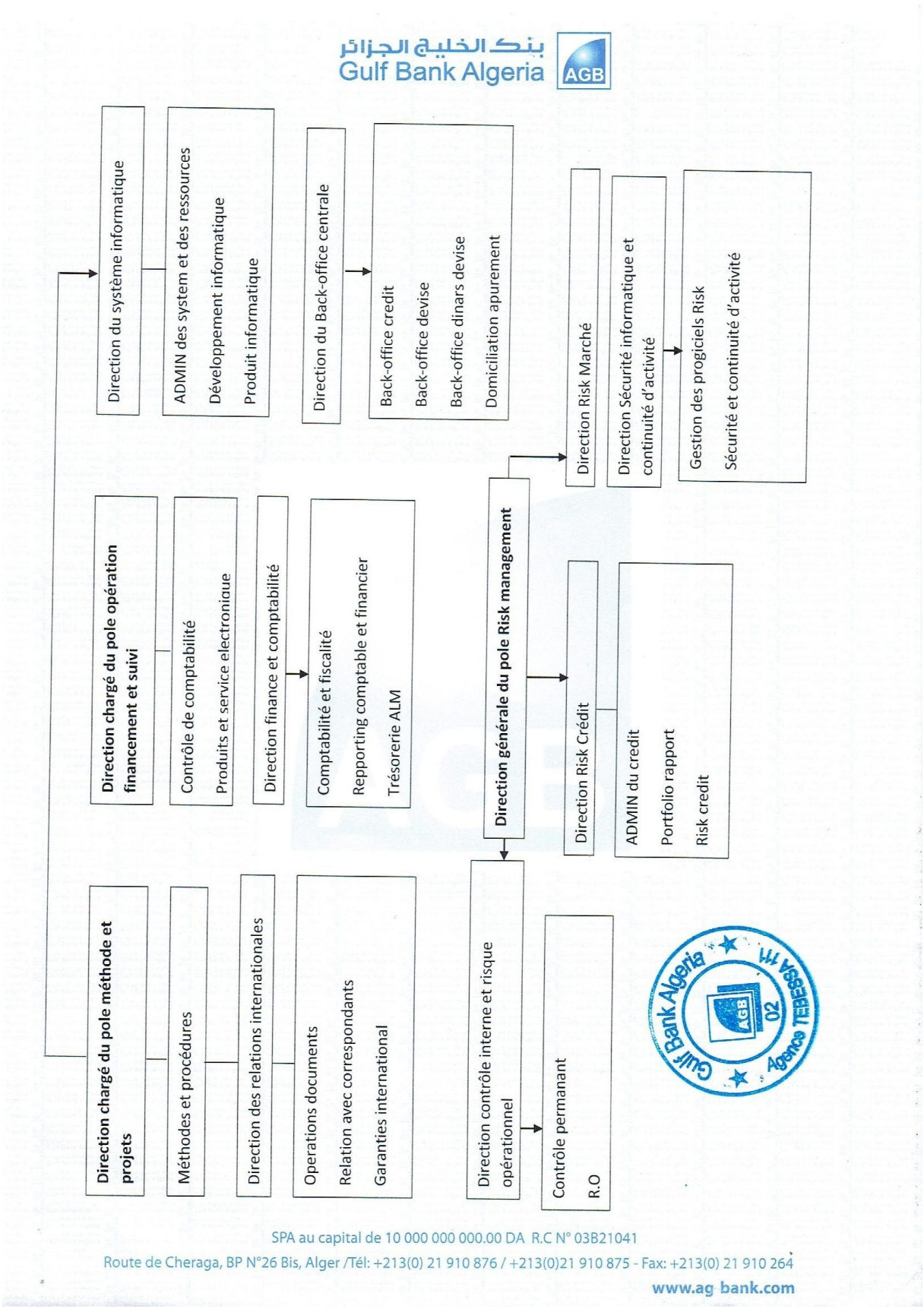
بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
AGB
Direction du système informatique
ADMIN des system et des ressources
Développement informatique
Produit informatique
Direction du Back-office centrale
Back-office credit
Back-office devise
Back-office dinars devise
Domiciliation apurement
Direction Risk Marché
Direction Sécurité informatique et continuité d'activité
Gestion des progiciels Risk
Sécurité et continuité d'activité
Direction chargé du pole opération financement et suivi
Contrôle de comptabilité
Produits et service electronique
Direction finance et comptabilité
Comptabilité et fiscalité
Repporting comptable et financier
Trésorerie ALM
Direction générale du pole Risk management
Direction Risk Crédit
ADMIN du credit
Portfolio rapport
Risk credit
Direction chargé du pole méthode et projets
Méthodes et procédures
Direction des relations internationales
Operations documents
Relation avec correspondants
Garanties international
Direction contrôle interne et risque opérationnel
Contrôle permanant
R.O
Gulf Bank Algeria
Agence TEBESSA 771
02
SPA au capital de 10 000 000 000.00 DA R.C N° 03B21041
Route de Cheraga, BP N°26 Bis, Alger /Tél: +213(0) 21 910 876 / +213(0)21 910 875 - Fax: +213(0) 21 910 264
www.ag bank.com

الملحق رقم (02):الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية **التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.**

استبيان حول : " مساهمة المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر المصرفية " دراسة ميدانية بنك الخليج الجزائر

سيداتي/ سادتي موظفي المصرف السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

تحية طيبة و بعد:

بصدد إعداد مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي " تحت عنوان :

مساهمة المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر المصرفية دراسة ميدانية مصرف الخليج الجزائر

نرجوا من حضراتكم التكرم بتعبئة الاستبيان بكل جدية لأن نتائج الدراسة مبنية على صحة إجاباتكم، و نعلمكم أن إجاباتكم تمتاز بالسرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (×) في مربع الإجابة المناسبة.

1. **الجنس**

ذكر ☐ **أنثى** ☐

2. **العمر**

☐ **أقل من 30 سنة** ☐ **من 30 إلى 40 سنة**

☐ **من 40 إلى 50 سنة** ☐ **أكثر من 50 سنة**

3. **المستوى التعليمي**

☐ **دراسات عليا** ☐ **ليسانس** ☐ **دون جامعي**

4. **عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي**

☐ **أقل من 5 سنوات** ☐ **من 5 إلى 10 سنوات** ☐ **من 10 إلى 15 سنة**

☐ **من 15 إلى 20 سنة** ☐ **أكثر من 20 سنة**

القسم الثاني:

المحور الأول : آليات مواجهة المخاطر المصرفية.

الرقم	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يستخدم مصرف الخليج الجزائر تقنيات تقلل من أثر المخاطر لديها.					
02	هناك تناسب بين سياسة إدارة المخاطر و المخاطر التي يتعرض لها المصرف.					
03	يعين المصرف مسؤولا ذو خبرة في المجال المصرفي لكل نوع من المخاطر المصرفية.					
04	يحرص مصرف الخليج الجزائر على وضع إطار قوي لإدارة المخاطر.					

المحور الثاني : أثر المعايير الاحترازية ومقررات بازل على العمل المصرفي.

الرقم	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يوجد بمصرف الخليج الجزائر قسم مستقل لمراقبة مدى امتثال المصرف للقوانين و الأنظمة الرقابية المطبقة في الجزائر.					
02	يعتمد مصرف الخليج الجزائر في زيادة رؤوس أمواله بشكل أساسي على مصادر ذاتية .					
03	تتدخل السلطة الرقابية لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب					
04	تعد المعايير المدرجة ضمن مقررات لجنة بازل غير صعب التطبيق بالنسبة للمصرف.					
05	يقوم المصرف بإعداد إجراءات مسبقة للانحرافات التي قد تحدث أثناء تنفيذ أي معيار مستحدث في الجهاز المصرفي الجزائري.					
06	يلتزم مصرف الخليج الجزائر بالإفصاح عن أرقامها المتعلقة بـ : رأس المال ،نسبة الملاءة ،الأصول المرجحة بالمخاطر.					

المحور الثالث : إجراءات تعزيز النظم الاحترازية بالمصرف.

الرقم	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	التحديث المستمر لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية بما يجعل المصرف مواكب لكل جديد متعلقة بالمخاطر المصرفية					
02	استخدام المصرف لتقنيات تقيس أثر المخاطر على رأسمال و الربحية لديها.					

03	دراسة أثر أي معيار جديد قبل الالتزام بتنفيذه بشكل نهائي.					
04	إجراء تكوينات مكثفة داخل وخارج الوطن لتأطير موظفي المصرف في مجال المخاطر المصرفية.					
05	تبني المصرف لتكنولوجيا المصرفية متطورة مستخدمة لقياس المخاطر.					
06	استخدام مواقع المصارف على الانترنيت في الإفصاح عن أرقامها المالية و سياستها في إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي و الدوري.					
07	ربط الإنتاج العلمي للجامعات و المعاهد الجزائر في مجال إدارة المخاطر بالجانب التطبيقي في المصرف من خلال عملية التكامل بين القطاعين.					

انتهى الاستبيان و شكرا على تعاونكم .

الملحق رقم (03): نتائج تحليل الاستبيان

❖ **معامل الصدق والثبات ألفا كروم باخ للاستبيان ككل**

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,888	17

❖ **معامل الصدق والثبات ألفا كروم باخ للمحور الأول**

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,855	4

❖ **معامل الصدق والثبات ألفا كروم باخ للمحور الثاني**

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,797	6

❖ **معامل الصدق والثبات ألفا كروم باخ للمحور الثالث**

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,835	7

❖ **جدول لكارت الخماسي**

	المتوسط المرجح	المستوى
غير موافق بشدة	من 1,00إلى 1,7	منخفض جدا
غير موافق	من 1,80إلى 2,59	منخفض
محايد	من 2,60إلى 3.39	متوسط
موافق	من 3,40إلى 4.19	مرتفع
موافق بشدة	من 4,20إلى 5	مرتفع جدا

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	ذكر	9	60.0	60.0	60.0
	أنثى	6	40.0	40.0	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	اقل من 30	3	20.0	20.0	20.0
	30-35	7	46.7	46.7	66.7
	35-40	5	33.3	33.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

المستوى الدراسي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	دراسات عليا	4	26.7	26.7	26.7
	ليسانس	8	53.3	53.3	80.0
	دون جامعي	3	20.0	20.0	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

الخبرة مهنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	اقل من 5 سنوات	3	20.0	20.0	20.0
	من 5 إلى 10 سنوات	6	40.0	40.0	60.0
	من 10 إلى 15 سنة	4	26.7	26.7	86.7
	من 15 إلى سنة	2	13.3	13.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

يستخدم مصرف الخليج الجزائر تقنيات تقلل من أثر المخاطر لديها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	1	6.7	6.7	6.7
	موافق	4	26.7	26.7	33.3
	محايد	1	6.7	6.7	40.0
	غير موافق	6	40.0	40.0	80.0
	غير موافق بشدة	3	20.0	20.0	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

هناك تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها المصرف

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق	5	33.3	33.3	33.3
	محايد	1	6.7	6.7	40.0
	غير موافق	5	33.3	33.3	73.3
	غير موافق بشدة	4	26.7	26.7	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

يعين المصرف مسؤولا ذو خبرة في المجال المصرفي لكل نوع من المخاطر المصرفية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	محايد	5	33.3	33.3	33.3
	غير موافق	10	66.7	66.7	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

يحرص مصرف الخليج الجزائر على وضع إطار قوي لإدارة المخاطر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق	2	13.3	13.3	13.3
	محايد	1	6.7	6.7	20.0
	غير موافق	9	60.0	60.0	80.0
	غير موافق بشدة	3	20.0	20.0	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

يوجد بمصرف الخليج الجزائر قسم مستقل لمراقبة مدى امتثال المصرف للقوانين والأنظمة الرقابية المطبقة في الجزائر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	1	6.7	6.7	6.7
	موافق	4	26.7	26.7	33.3
	محايد	1	6.7	6.7	40.0
	غير موافق	7	46.7	46.7	86.7
	غير موافق بشدة	2	13.3	13.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

يعتمد مصرف الخليج الجزائر في زيادة رؤوس أمواله بشكل اساسي على مصادر ذاتية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق	8	53.3	53.3	53.3
	غير موافق	5	33.3	33.3	86.7
	غير موافق بشدة	2	13.3	13.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

تتدخل السلطة الرقابية لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	2	13.3	13.3	13.3
	موافق	5	33.3	33.3	46.7
	محايد	1	6.7	6.7	53.3
	غير موافق	6	40.0	40.0	93.3
	غير موافق بشدة	1	6.7	6.7	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

تعد المعايير المدرجة ضمن مقررات لجنة بازل غير صعب التطبيق بالنسبة للمصرف

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق	4	26.7	26.7	26.7
	محايد	2	13.3	13.3	40.0
	غير موافق	7	46.7	46.7	86.7
	غير موافق بشدة	2	13.3	13.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

يقوم المصرف بإعداد إجراءات مسبقة للانحرافات التي قد تحدث أثناء تنفيذ أي معيار مستحدث في الجهاز المصرفي الجزائري

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	1	6.7	6.7	6.7
	موافق	3	20.0	20.0	26.7
	محايد	3	20.0	20.0	46.7
	غير موافق	6	40.0	40.0	86.7
	غير موافق بشدة	2	13.3	13.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

يلتزم مصرف الخليج الجزائر بالإفصاح عن أرقامها المتعلقة برأس المال ونسبة الملائمة والأصول المرجحة بالمخاطر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	1	6.7	6.7	6.7
	موافق	2	13.3	13.3	20.0
	محايد	3	20.0	20.0	40.0
	غير موافق	6	40.0	40.0	80.0
	غير موافق بشدة	3	20.0	20.0	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

التحديث المستمر لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية بما يجعل المصرف مواكب لكل جديد متعلق بالمخاطر المصرفية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	1	6.7	6.7	6.7
	موافق	1	6.7	6.7	13.3
	محايد	2	13.3	13.3	26.7
	غير موافق	9	60.0	60.0	86.7
	غير موافق بشدة	2	13.3	13.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

استخدام المصرف لتقنيات تقيس اثر المخاطر على رأس المال والربحية لديها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق	4	26.7	26.7	26.7
	غير موافق	4	26.7	26.7	53.3
	غير موافق بشدة	7	46.7	46.7	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

دراسة اثر أي معيار جديد قبل الالتزام بتنفيذه بشكل نهائي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	2	13.3	13.3	13.3
	موافق	3	20.0	20.0	33.3
	محايد	1	6.7	6.7	40.0
	غير موافق	6	40.0	40.0	80.0
	غير موافق بشدة	3	20.0	20.0	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

إجراءات تكوينات مكثفة داخل وخارج الوطن لتأطير موظفي المصرف في مجال المخاطر المصرفية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	1	6.7	6.7	6.7
	موافق	1	6.7	6.7	13.3
	غير موافق	6	40.0	40.0	53.3
	غير موافق بشدة	7	46.7	46.7	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

تبني المصرف لتكنولوجيا المصرفية متطورة مستخدمة لقياس المخاطر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق	3	20.0	20.0	20.0
	غير موافق	10	66.7	66.7	86.7
	غير موافق بشدة	2	13.3	13.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

استخدام مواقع المصارف على الانترنت في الإفصاح عن أرقامها المالية وسياستها في إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي والدوري

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	موافق بشدة	2	13.3	13.3	13.3
	موافق	2	13.3	13.3	26.7
	محايد	2	13.3	13.3	40.0
	غير موافق	6	40.0	40.0	80.0
	غير موافق بشدة	3	20.0	20.0	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

ربط الإنتاج العلمي لجامعات ومعاهد الجزائر في مجال إدارة المخاطر بالجانب التطبيقي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	3	20.0	20.0	20.0
	موافق	3	20.0	20.0	40.0
	محايد	3	20.0	20.0	60.0
	غير موافق	5	33.3	33.3	93.3
	غير موافق بشدة	1	6.7	6.7	100.0
	Total	15	100.0	100.0	

Histogram

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std Deviation
يستخدم مصرف الخليج الجزائر تقنيات تقلل من أثر المخاطر لديها.	**15**	**3,4000**	**1,29835**
هناك تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها المصرف.	**15**	**3,5333**	**1,24595**
يعين المصرف مسؤولا ذو خبرة في المجال المصرفي لكل نوع من المخاطر المصرفية.	**15**	**3,6667**	**0,48795**
يحرص مصرف الخليج الجزائر على وضع إطار قوي لإدارة المخاطر.	**15**	**3,8667**	**0,91548**
يوجد بمصرف الخليج الجزائر قسم مستقل لمراقبة مدى امتثال المصرف للقوانين والأنظمة الرقابية المطبقة في الجزائر.	**15**	**3,3333**	**1,23443**
يعتمد مصرف الخليج الجزائر في زيادة رؤوس أمواله بشكل أساسي على مصادر ذاتية.	**15**	**3,0667**	**1,22280**
تتدخل السلطة الرقابية لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب.	**15**	**2,9333**	**1,27988**

تعد المعايير المدرجة ضمن مقررات لجنة بازل غير صعب التطبيق بالنسبة للمصرف.	**15**	**3,4667**	**1,06010**
يقوم المصرف بإعداد إجراءات مسبقة للانحرافات التي قد تحدث أثناء تنفيذ أي معيار مستحدث في الجهاز المصرفي الجزائري.	**15**	**3,3333**	**1,17514**
يلتزم مصرف الخليج الجزائر بالإفصاح عن أرقامها المتعلقة برأس المال ونسبة الملائمة والأصول المرجحة بالمخاطر.	**15**	**3,5333**	**1,18723**
التحديث المستمر لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية بما يجعل المصرف مواكب لكل جديد متعلق بالمخاطر المصرفية.	**15**	**3,6667**	**1,04654**
استخدام المصرف لتقنيات تقيس اثر المخاطر على رأس المال والربحية لديها.	**15**	**3,9333**	**1,27988**
دراسة اثر أي معيار جديد قبل الالتزام بتنفيذه بشكل نهائي.	**15**	**3,3333**	**1,39728**
جراءات تكوينات مكثفة داخل وخارج الوطن لتأطير موظفي المصرف في مجال المخاطر المصرفية.	**15**	**4,1333**	**1,18723**
تبني المصرف لتكنولوجيا المصرفية متطورة مستخدمة لقياس المخاطر.	**15**	**3,7333**	**0,96115**
استخدام مواقع المصارف على الانترنت في الإفصاح عن أرقامها المالية وسياستها في إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي والدوري.	**15**	**3,4000**	**1,35225**
ربط الإنتاج العلمي للجامعات والمعاهد الجزائر في مجال إدارة المخاطر بالجانب التطبيقي في المصرف من خلال عملية التكامل بين القطاعين .	**15**	**2,8667**	**1,30201**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المعايير الاحترازية في التقليل من المخاطر المصرفية بمصرف الخليج الجزائر وكالة تبسة ،ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على مجموعة من موظفي المصرف محل الدراسة حيث تم اعتماد الاستمارة كأداة لجمع البيانات ومن ثم تمت معالجة المعلومات الواردة في الاستمارات عن طريق استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "spss" ،وذلك قصد معرفة مدى تأثير المتغير المستقل (المعايير الاحترازية) على المتغير التابع (المخاطر المصرفية) ،وقد توصلت الدراسة إلى أن المعايير الاحترازية تفرض ضوابط وقواعد تعمل على التحكم في المخاطر التي تتعرض لها المصارف حسب درجة الالتزام بتطبيق هذه المعايير.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة المصرفية ،المخاطر ،المخاطر المصرفية ،المعايير الاحترازية ،بازل.

Abstract :

This study aimed at identifying the contribution of precautionary measures in the reduction of banking risks in the Gulf Bank Algeria and Tebessa Agency. To achieve this objective, the study was conducted on a group of employees of the bank under study. The questionnaire was adopted as a data collection tool. (SCSS), in order to determine the effect of the independent variable (precautionary measures) on the dependent variable (banking risk). The study concluded that the precautionary measures impose controls and rules that control the Khater which banks are exposed by the degree of commitment to the application of these standards.

key words

Banking Supervision, Risk, Banking Risk, Basel II, Basel II.